مدى قابلية انطباق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد

(دراسة في ضوء الدليل المصري لحوكمة الشركات- الاصدار الثالث- ٢٠١٦)

دكتور / رحاب محمود داخلي علي
مدرس القانون التجاري بمعهد القاهرة العالي للغات والترجمة والعلوم الإدارية

(ISSN: 2356 - 9492)

الإطار العام للدراسة:

اولا: مشكلة البحث:

يسلط ذلك البحث الضوء على مدى قابلية انطباق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، حيث ان الدليل المصري لحوكمة الشركات لم ينص بشكل صريح على انطباق قواعده على شركة الشخص الواحد، وقد يرى البعض ان قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات لا تتناسب مع طبيعة شركة الشخص الواحد، ولكننا بعد الدراسة والتحليل انتهينا الى قابلية تطبيق قواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، باستثناء بعض الاحكام التي قد لا تتناسب مع طبيعة تلك الشركة، حيث ان الاطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات وكذلك المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات، وأيضا قواعد الإفصاح والشفافية يجوز تطبيقها على شركة الشخص الواحد، كما ان خضوع شركة الشخص الواحد لنطاق تطبيق الدليل المصري لحوكمة الشركات يحقق لها العديد من المزايا التي تعود على الشركة بالنفع وعلى المجتمع بأكمله كما ورد بنصوص الدليل المصري لحوكمة الشركات، كذلك فأن التوسع في تطبيق حوكمة الشركات على قطاع الشركات التي تعمل في جمهورية مصر العربية هو توجه عام للمشرع المصري، ومن ثم فأن خضوع شركة الشخص الواحد لأحكام الدليل المصري لحوكمة الشركات يتماشي مع التوجه العام للدولة في هذا الاطار.

تتمحور مشكلة البحث الاساسية في محاولة معرفة مدى قابلية انطباق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، في ظل عدم النص صراحة على انطباق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، كما ان طبيعة شركة الشخص الواحد قد لا تتلاءم مع بعض قواعد دليل الحوكمة، حيث ان شركة الشخص الواحد شركة مستحدثة في قانون الشركات المصري، ومسؤولية مالك هذه الشركة مسؤولية محدودة وبالطبع فأن تلك الشركة لا يوجد بها مساهمين ولا مجلس ادارة ويوجد جزء ليس بالقليل من قواعد دليل حوكمة الشركات ينظم حقوق المساهمين وحدود سلطات مجالس الادارة، ومن ثم قد يتصور البعض ان شركة الشخص الواحد شركة لا تخضع لتطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات لعدم وجود مساهمين بها او مجلس ادارة، او ان غالبية قواعد دليل الحوكمة المصري قد لا نستطيع تطبيقها على شركة الشخص الواحد نظرا لان مالك هذه الشركة تجتمع في يده كافة السلطات وفقا لأحكام القانون، ولكن شركة الشخص الواحد وان لم يكن بها مساهمين او مجلس ادارة الا انها تتعامل مع الغير او اصحاب المصالح وهم من نص عليهم دليل حوكمة الشركات صراحه للحفاظ على حقوقهم عند تعاملهم مع كافة الشركات ومنها شركة الشخص الواحد، كذلك فأن من مشكلات ذلك البحث هو ان شركة الشخص الواحد من الشركات المستحدثة كما ذكرنا في القانون المصري، ومن ثم فلم

يتناولها فقهاء القانون من كافة الجوانب بالفحص والشرح والتحليل، لذلك نجد قله في المؤلفات والابحاث التى تتناول تلك الشركات بشكل عام وموضع الدراسة بشكل خاص.

ثانيا: اهمية البحث:

في اطار ما سبق عرضة فيما يتعلق بمشكلة البحث، فأن هذا البحث هام من حيث انه يحاول ان يسلط الضوء على مدى خضوع والتزام شركة الشخص الواحد بقواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، ومدى اهمية تطبيق دليل حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، ومعرفة الاثار الايجابية التى سوف تعود على الشركة ذاتها وعلى اصحاب المصالح المتعاملين مع هذه الشركة، كما ان تطبيق دليل حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد هام في زيادة الثقة والائتمان في تلك الشركة وجذب العملاء والمستثمرين للتعامل مع هذه الشركة، خاصة وان هذه الشركة مسؤولية مالكها مسؤولية محدودة، كما ان تطبيق شركة الشخص الواحد لقواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات خاصة ما يتعلق منها بمحاور الدليل الرئيسية او تطبيق قواعد الافصاح والشفافية سوف يساهم في زيادة عدد تلك الشركات ونجاحها.

ثالثا: اهداف البحث:

تكمن اهداف ذلك البحث فيما يلى:

- توضيح مدى قابلية تطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، وتأصيل ذلك.
- توضيح مدى شمول نطاق تطبيق قواعد الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات لشركة الشخص الواحد.
- التعرف على مدى ملائمة انطباق المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، وتحديد ما يمكن الاخذ به وما يمكن استبعاده منها لعدم ملائمته لطبيعة تلك الشركة.
- استعراض مدى ملائمة انطباق قواعد الافصاح والشفافية الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، وتحديد ما يمكن الاخذ به وما يمكن استبعاده منها لعدم ملائمته لطبيعة تلك الشركة.
- التعرف على المزايا المتعددة من تطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد وذلك من خلال إيضاح تلك المزايا على مدار البحث.

رابعا: منهج البحث:

(ISSN: 2356 - 9492)

تم اتباع المنهج التحليلى في هذا البحث، حيث تم تحليل الأساس القانوني لمدى قابلية انطباق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، ومن ثم التأصيل القانونى للنتائج التي تم التوصل اليها في ختام ذلك البحث.

الكلمات الدالة:

حوكمة الشركات- شركات تجارية- شركة الشخص الواحد- قواعد الافصاح والشفافية.

المقدمة

شركة الشخص الواحد هى شركة مستحدثة بنص قانون الشركات، ولها طبيعة خاصة تميزها عن كافة الشركات الاخرى، والمسؤولية فيها مسؤولية محدودة حيث ان جميع السلطات بها تجتمع في يد مالكها(١)، ولذلك فأنه من الضروري ان نبحث في مدى وكيفية تطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على تلك الشركة، ومن ثم فسوف نتعرف على مدى ملائمة انطباق الاطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد من خلال استعراض بنود ذلك الاطار ومقاربتها مع شركة الشخص الواحد، ثم نستعرض الباب الثاني من دليل حوكمة الشركات المصري والخاص بالمحاور الرئيسية لحوكمة الشركات ونبحث فيما يتلاءم مع طبيعة شركة الشخص الواحد وبالتالي يمكن تطبيقه عليها وما لا يتلاءم مع طبيعة تلك الشركة ومن ثم يمكن استبعاده، واخيرا سوف نتعرف على مدى ملائمة انطباق قواعد الافصاح والشفافية الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.

وترتيبًا على ما سبق يمكن ان نقسم خطة البحث الى المباحث التالية:

المبحث الاول: مدى ملائمة انطباق الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.

المبحث الثاني: مدى ملائمة انطباق المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.

المبحث الثالث: مدى ملائمة انطباق قواعد الافصاح والشفافية الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.

المبحث الاول

مدى ملائمة انطباق الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد

تمهيد وتقسيم:

(١) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, International Journal Of Humanities Education and Social Sciences (IJHESS) 2(3), 2022.p10.

(ISSN: 2356 - 9492)

سوف نتحدث في ذلك المبحث عن مدى ملائمة تطبيق قواعد الإطار العام الواردة في الدليل المصري على شركة الشخص الواحد، حيث لم يرد النص صراحه على ذكر شركة الشخص الواحد بقواعد الإطار العام الواردة بذلك الدليل، وانما جاء النص عليها ضمنيا وذلك بتعدد نصوص الإطار العام للدليل التى تخاطب الشركات بشكل عام والتى سنقوم بسردها، وبالطبع فان ذلك ينطوى على مخاطبة شركة الشخص الواحد بشكل ضمنى، ومن ثم فان نطاق تطبيق قواعد الإطار العام للدليل المصري تشمل شركة الشخص الواحد" المطلب الاول".

كذلك سوف نستعرض في ذلك المبحث التطابق بين مفهوم حوكمة الشركات وفقا لما جاء بالدليل المصري لحوكمة الشركات وشركة الشخص الواحد من حيث ملائمة جوهر ومضمون حوكمة الشركات مع شركة الشخص الواحد" المطلب الثاني".

ولا شك ان تطبيق حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد له مزايا عديده ومتنوعة (١)،وسوف نذكرها في "المطلب الثالث".

وترتيبا على ما سبق فسوف نقسم ذلك المبحث الى ما يلى:

المطلب الاول: شمول نطاق تطبيق قواعد الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات لشركة الشخص الواحد.

المطلب الثاني: انطباق مفهوم حوكمة الشركات مع شركة الشخص الواحد.

المطلب الثالث: مزايا تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.

المطلب الاول

شمول نطاق تطبيق قواعد الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات لشركة الشخص الواحد

اذا تعمقنا بالنظر لما ورد بالاطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات نجد ان ذلك الدليل يخاطب جميع الشركات التى تعمل داخل جمهورية مصر العربية، ومن ضمن تلك الشركات بالطبع شركة الشخص الواحد، حيث ورد النص على عمومية التطبيق لأحكام ذلك الدليل على كافة الشركات بلا استثناء في اكثر من موضع من الباب الاول من ذلك الدليل والمعنون بعنوان " الإطار العام لحوكمة الشركات"، وسوف نسرد فيما يلى البنود التى تؤيد اشتمال نطاق تطبيق الاطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، وان كان الدليل لم

(١)Racha Yaghi, Corporate governance codes: A controversial efficiency?, Journal of Infrastructure Policy and Development, 8(7):4359, USA, 2024.p8.

يذكر ذلك صراحه الا ان العمومية التى ذكرت بها الشركات بشكل عام وعدم تعداد شركات بشكل خاص بعينها، يجعلنا نأيد انطباق والتزام شركة الشخص الواحد بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

اولاً: لقد نص البند (١/١) من الاطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات على ان: " يعد (الدليل المصري لحوكمة الشركات) بمثابة الإطار العام المتكامل للحوكمة وموضوعاتها ذات الصلة، ويضم مجموعة من القواعد الاسترشادية عن حوكمة الشركات طبقا لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والتي تستخدم كدليل استرشادي **لتطبيق الحوكمة في كافة أنواع الشركات داخل جمهورية مصر العربية**، ويسترشد بها كذلك في سن التشريعات والتعليمات الرقابية الخاصة بتطبيقات الحوكمة، ويأتي هذا الدليل بما لا يتعارض مع قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.....".

وترتيبًا على ما سبق فأن النص السابق من الدليل المصري لحوكمة الشركات ينص صراحه على انطباق حوكمة الشركات على كافة انواع الشركات التى تعمل داجل جمهورية مصر العربية بلا استثناء (١)، وبما ان شركة الشخص الواحد هى نوع من انواع الشركات المنصوص عليها قانونا وفقا للقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١، فان شركة الشخص الواحد يجب ان تلتزم بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الواردة في الدليل المصري لحوكمة الشركات كغيرها من الشركات(٢).

ثانيا: كذلك فقد نص البند (٢/١) من الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات على ان: " للدولة متمثلة في حكومتها والجهات التشريعية والرقابية بها دور رئيسي في اتخاذ توجه واضح لتطوير المنظومة التشريعية لحوكمة الشركات بشكل تدريجي وموضوعي يسمح **بتطبيق كافة القواعد الواردة في هذا الدليل على كافة أنواع الشركات بالدولة** كلٍ بحسب حجمها وطبيعة عملها".

كذلك فأنه وفقا لذلك النص فأنه يجب على الدولة متمثلة في حكومتها والجهات التشريعية والرقابية بها، ان تؤدى دورها في تطوير تشريعات حوكمة الشركات وتطبقها على كافة انواع الشركات(٢)،(١)، ومن ثم فان ذلك

(١) د. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، الناشر دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ١٩.

(٢) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Fourth edition, Cambridge University Press, 2019.p25.

(٣) Ahmad Yani, Comparative Review Of The Practices Of Sole Proprietorship Company Supervision Mechanism, Prophetic Law Review 5(2), 2023.p12.

(ISSN: 2356 - 9492)

النص ايضا يلزم الجهات التشريعية بتطوير قواعد حوكمة الشركات وتطبيقها على كافة انواع الشركات بالدولة ومن ضمنها بالطبع شركة الشخص الواحد([٢]).

ثالثا: كما نص البند (٤/١) من الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات والذي ينص على ان: **"على الشركات المصرية أن تسعى إلى تطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بها**....."، وايضا فقد جاء ذلك النص مخاطبا بشكل عام وصريح كافة الشركات المصرية ومن ضمنها شركة الشخص الواحد بتطبيق قواعد حوكمة الشركات والالتزام بالعمل بها.

رابعا: ايضا نص البند (٥/١) من الإطار العام للدليل المصري لحوكمة الشركات على ان: " مع عدم الإخلال بكافة التشريعات والتعليمات الرقابية المنظمة لعمل جميع الشركات داخل جمهورية مصر العربية، تنطبق هذه القواعد على الشركات المقيدة وغير المقيدة لها أوراق مالية في البورصة، او المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، **او الشركات الصناعية والتجارية** والخدمية..... ولذلك فكلما اتسع نطاق من يأخذون بتطبيقات الحوكمة كلما كانت المصلحة أكبر للمجتمع بأسرة "، كذلك فان ذلك النص نص على تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الشركات التجارية بشكل عام، وبالطبع فان شركة الشخص الواحد من الشركات التجارية وفقا لأحكام قانون الشركات([٣])، ومن ثم فهى تلتزم بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، ويستفاد ايضا من ذلك النص ان جوهر الدليل المصري لحوكمة الشركات وهدفه الاساسي كما هو واضح من النص السالف، هو التوسع في نطاق تطبيق قواعد حوكمة الشركات([٤])، ليشمل نطاق التطبيق كافه الشركات من اجل تحقيق مصلحة المجتمع بأسرة كما ذكر الدليل ([١])، وبالتالى فان القول بأن نطاق تطبيق الدليل المصري لحوكمة الشركات يشمل شركة الشخص الواحد لهو قول

([١]) Racha Yaghi, Corporate governance codes: A controversial efficiency?. Op Cit.p17.

([٢]) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p21.

٣) د. محمد فريد العرينى، الشركات التجارية " المشروع التجارى الجماعى بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الاشكال" الناشر دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية. سنة ٢٠٠٨، ص ٥٣.

(4) Dwi Urip Wardoyo, Rafiansyah Rahmadani, Good Corporate Governance Dalam Perspektif Teori Keagenan, Jurnal Ekonomi Manajemen Akuntansi 1(1), 2021.p18.

في محلة ويتماشى مع الاهداف العامة التى تم وضع دليل حوكمة الشركات من اجلها، حيث ان الحوكمة هى الاساس الذى من خلاله يمكن مساعدة أى شركة في أن تحقق اهدافها (٢).

كذلك فقد ورد في مقدمة الدليل المصري لحوكمة الشركات، تحت عنوان الجديد في الاصدار الثالث لدليل حوكمة الشركات، ان ذلك الدليل يستوعب أحدث ما توصل إليه العالم على المستويين الدولي والإقليمي في مجال الحوكمة، ومخاطب كافة أنواع الشركات في مصر كل منها بحسب طبيعتها وحجمها، ومن ثم فأن الدليل بداية من مقدمته نص بشكل واضح ان نطاق تطبيقه يشمل كافة الشركات في مصر، ومن ثم فهو يشمل شركة الشخص الواحد.

خامسًا: ان قواعد حوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات صيغت بحيث تتلاءم مع جميع انواع الشركات التى تعمل في جمهورية مصر العربية، ومن ثم فأن قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات تتلاءم من حيث القابلية للتطبيق مع شركة الشخص الواحد(٣).

- **تطبيق قواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات تتأثر بطبيعة تكوين الشركة ولكنها لا تتأثر بطبيعة نشاط الشركة.**

حيث نلاحظ أن اختلاف نشاط الشركة لا يؤثر على التزام الشركة بتطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ولكن تطبيق قواعد الدليل تتأثر بطبيعة تكوين الشركة، فأي ما كان نشاط الشركة فعليها الالتزام بدليل حوكمة الشركات (٤)، ومن ثم فأن طبيعة نشاط شركة الشخص الواحد لا تؤثر على التزامها بتطبيق ما ورد بالدليل المصري لحوكمة الشركات ككل، ولكن يمكن استثنائها من بعض قواعد الدليل اذا كانت لا تتلاءم مع طبيعة الشركة ذاتها، فهناك فرق بين طبيعة نشاط الشركة وطبيعة تكوين الشركة ذاتها، فنشاط الشركة أيا كان لا يصطدم في التطبيق مع فكر وجوهر حوكمة الشركات(٥)، فكافة الشركات باختلاف أنشطتها ملتزمة بتطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، اما فيما يتعلق بطبيعة تكوين الشركة فأن الامر يختلف بعض الشيء حيث يوجد بعض

(١) د. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015 ،ص ٤٠ وما بعدها.

(٢) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، التنظيم القانونى لحوكمة الشركات في التشريعات العربية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٦، ص١٤.

(٣) د. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٠.

(٤) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة، ص١٦.

(٥) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p2.٩

(ISSN: 2356 - 9492)

القواعد الواردة بالدليل المصري لا تتلاءم مع طبيعة تكوين بعض الشركات مثل ما يتعلق بما جاء بحقوق المساهمين او ضوابط عمل مجلس الادارة بالنسبة لشركة الشخص الواحد حيث ان تلك الشركة لا يوجد بها مساهمين او مجلس ادارة ومن ثم سوف يتم اعفائها من تطبيق تلك القواعد.

ونخلص مما سبق الى ان الدليل المصري لحوكمة الشركات يهدف الى تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كافة الشركات التى تعمل في جهورية مصر العربية بلا استثناء([1])، ومن ضمن تلك الشركات شركة الشخص الواحد، ومن ثم فان نطاق تطبيق ذلك الدليل يطول بالتطبيق شركة الشخص الواحد، ويجب ان تلتزم كافة الشركات ومن ضمنها شركة الشخص الواحد بتطبيق كل ما ورد بذلك الدليل وفقا لما يتناسب مع طبيعة كل شركة من احكام وارده بهذا الدليل.

لا محل للقول بأن الدليل المصري لحوكمة الشركات لم يخاطب صراحه شركة الشخص الواحد او يذكرها بشكل واضح حتى تخضع لأحكامه، حيث ان الدليل لم يعدد كل شركة بعينها بل ذكر الشركات في اغلب المواضع بشكل عام، فاذا كان الدليل المصري لحوكمة الشركات عدد انواع محدده بعينها لتخضع لنطاق تطبيقه ولم يذكر في ذلك التعداد شركة الشخص الواحد لكان من الجائز القول باستبعاد شركة الشخص الواحد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات، على الرغم من ان ذلك لا يتفق مع التوجه العام للدولة فيما يتعلق بالتوسع في نطاق حوكمة الشركات، حيث ان اخراج شركة الشخص الواحد من نطاق تطبيق الدليل المصري لحوكمة الشركات لا يتماشى مع الاهداف العامة التى وضع من اجلها الدليل كما ذكرنا والتى هى في الاساس توجه عام للدولة بأثرها وللشركات التى تعمل في مصر بشكل خاص ([2]).

([1]) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة، ص ١٤.

([2]) د. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٠.

المطلب الثاني

ملائمة مفهوم حوكمة الشركات مع شركة الشخص الواحد

سوف نسرد بعض التعريفات المختلفة لحوكمة الشركات ثم نسرد تعريف شركة الشخص الواحد حتى يتضح لنا مدى ملائمة مفهوم حوكمة الشركات مع شركة الشخص الواحد.

يوجد مرادفات متعددة لمصطلح حوكمة الشركات مثل " الحكم الرشيد- حكم الشركة- الحكم المستقل- الحكم الصالح"(١)، ولقد تعددت مفاهيم مصطلح حوكمة الشركات(٢)، بتعدد وجه نظر من يقوم بوضع تلك المفاهيم فلا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات (٣)،(٤)، ولذلك نجد تعريفات متعددة لحوكمة الشركات ومنها ان حوكمة الشركات تعنى " الادارة والقيادة والالتزام التى تهدف الى استعادة ثقة افراد المجتمع في ادارة الشركة من خلال المحافظة على اموال الشركة واصحاب المصالح(٥)، كما عرفها البعض من الناحية القانونية على انها " مجموعه من القيود التعاقدية المتشابكة التى يتم على اساسها التحكم في قرارات القائمين على الشركة لتحقيق الربحية والعدالة لجميع الاطراف"(٦).

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات على أنها عباره عن: "مجموعة من العلاقات بين الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وكل الأطراف أصحاب المصلحة".

---

(١) د. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، مسؤولية مجلس ادارة الشركة المساهمة ولجانه عن حوكمة الشركات"، الناشر دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ١٠.

(٢) يعود أصل مصطلح الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب فإذا ما وصل بالسفينة إلى بر الأمان وعاد وحقق مهمته بسلام أطلق عليه خبراء البحار القبطان المتحوكم جيدا.

(٣) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة، ص ١٨.

(٤) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p45.

(٥) فاتن عبد النعيم احمد، مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز حماية حقوق مساهمى الاقلية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠١٢، ص ٤٨.

(٦) د. احمد على محمد حسين خضر، حوكمة الشركات في القانون المصرى "الافصاح والشفافية"، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١١، ص ٩٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

كذلك عرفت مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)حوكمة الشركات على انها " ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها"([١]).

كما تم تعريف حوكمة الشركات بأنها" مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين كل من إدارة الشركة والملاك أو أصحاب المصالح ، والتي تساعد على زيادة الرقابة على توزيع الحقوق بين المشاركين في إدارة الشركة" ([٢]).

كذلك فقد نص الدليل المصري لحوكمة الشركات على ان مفهوم حوكمة الشركات بصورة عامة هو عبارة عن " مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والاطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف" ([٣])، ومن ثم فلا يوجد تعريف جامع مانع لحوكمة الشركات ([٤])، وبشكل عام يمكن القول ان حوكمة الشركات هى وسيلة تؤدى الى ادارة الشركة بشكل متوازن وعادل يضمن لجميع اطراف الشركة حقوقهم.

وتعرف شركة الشخص الواحد وفقا للمادة (٤ مكرر) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١، بأنها عبارة عن " شركة يمتلك رأس مالها بالكامل شخص واحد سواء كان شخصًا طبيعيًا او معنويًا وذلك بما لا يتعارض مع اغراضها، ولا يسأل مؤسس الشركة الا في حدود الاموال التى خصصت لرأس مال الشركة" ([٥]).

وفي نطاق ما تم سردة سابقا، فأن حوكمة الشركات من حيث المفهوم هى عبارة عن مجموعه من الاسس والمعايير التى تطبق على الشركة بهدف الوصول الى افضل طرق لإدارة الشركة بنزاهة وشفافية من اجل الحفاظ

([١]) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p71.

([٢]) د. منال حامد فرج، " دور الافصاح في تفعيل حوكمة الشركات واثرة على تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الرابع ، المجلد الرابع والثلاثون ، 2010 ، 135.

([٣]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الاول الإطار العام لحوكمة الشركات البند (٣/١).

([٤]) د. حنان عبد العزيز مخلوف، مسؤولية مجلس ادارة شركة المساهمة في ضوء مبادئ حوكمة الشركات، بدون ناشر. ٢٠٠٧، ص ٤.

([٥]) وقد ورد النص على انشاء شركه الشخص الواحد واحكامها ايضا في قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ بالفصل الثالث بعنوان "شركات الشخص الواحد" المادة (٢٨٧ مكرر من ١ الى ٧).

على حقوق كافة الاطراف في الشركة سواء كانت تلك الاطراف هم ملاك الشركة او مجلس الادارة او الغير المتعاملين مع الشركة، كذلك فان مفهوم شركة الشخص الواحد انها عبارة عن شركة يمتلكها شخص واحد من حيث رأس المال وهو ايضا غالبا من يقوم بإدارتها وتكون مسؤوليته مسؤولية محدودة(١)، حيث ان ذلك النوع من الشركات يطبق عليه احكام الشركات ذات المسؤولية المحدودة(٢)، فيما لم يرد بشأنه نص خاص للتشابه في المقام الاول في كون المسؤولية محدودة في كلا الشركتين (٣).

ومن خلال ما سبق عرضة من تعريفات مختلفة لحوكمة الشركات وتعريف شركة الشخص الواحد، نلاحظ ان البعض قد يري للوهلة الاولى انه لا محل لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، وذلك للأسباب الاتية:

١. ان تطبيق حوكمة الشركات تتطلب وجود ثلاث أطراف في الشركة هم ملاك الشركة اولاً، ثم مجلس الادارة ثانيا، ثم الغير المتعاملين مع الشركة ثالثا(٤)، ومالك شركة الشخص الواحد يجمع ما بين الادارة والملكية ومن ثم لا يوجد الطرف الثاني وهو مجلس الادارة.

٢. ان هدف حوكمة الشركات هو الحفاظ على حقوق ملاك الشركة والمتعاملين مع الشركة من تجاوزات مجلس الادارة التى قد يرتكبها اثناء ادارته للشركة مما يتسبب في اضرار تلحق بملاك الشركة او المتعاملين معها (١)،(٢)، وهذا الامر غير متوفر في شركة الشخص الواحد لان مالك الشركة قد يكون هو مديرها في اغلب الاحوال وبالتالى فان الاضرار التى ستنتج عن ادارة مالك الشركة ستلحق به وحده.

---

(١) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, Op Cit.p17.

(٢) د. رحاب محمود داخلى على، القانون التجارى السعودى، الناشر مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ٢٠١٦. ص ٤١٥، وانظر أيضا د. فايز نعيم رضوان، المشروعات الفردية ذات المسؤولية المحدودة، الناشر مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٠، ص ١٠٥.

(٣) د. هشام زوين، الموسوعة العلمية في تأسيس الشركات التجارية والمدنية وممارسات البورصة وهيئة سوق المال ومشكلات غسل الاموال في ضوء الفقه والقضاء والتشريع والمحاماة "، المجلد الثالث – شركات الاموال وشركات الاستثمار- الطبعة الاولى- الناشر مركز محمود للإصدارات القانونية – القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٢٩.

(4) Muhammad Farooq, Muhammad Imran Khan, Qadri Aljabri, Muhammad Tahir Khan, Corporate governance and capital structure dynamics: evidence from an emerging market, International Journal of Managerial Finance, 2024. P8.

(ISSN: 2356 - 9492)

ولكن ما سبق من اسباب قد يرى البعض وفقا لها عدم انطباق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، لهى اسباب مردود عليها وذلك وفقًا لما يلي:

١. ان حوكمة الشركات تطبق على الشركات بشكل عام وفقًا لما ورد بالدليل المصري لحوكمة الشركات وما تم سرده سالفًا في هذا الإطار، ومن ثم فان شركة الشخص الواحد وكما ورد في التعريف السابق هى بطبيعتها وفقا لأحكام القانون شكل من اشكال الشركات التجارية التى استحدثها المشرع المصري، وبالتالى فلا يوجد ما يمنع من خضوعها لأحكام حوكمة الشركات من حيث التطبيق لأنها في الاصل شركة.

٢. فمن حيث ان تطبيق حوكمة الشركات تتطلب وجود ثلاث اطراف في الشركة هم ملاك الشركة، ومجلس الادارة، والغير المتعاملين مع الشركة، وشركة الشخص الواحد من حيث التكوين تجمع بين ادارة الشركة وملاك الشركة في شخص واحد هو مالك الشركة، حيث ان اساس استحداث ذلك النوع من الشركات هو ان تكون ملكية الشركة بالكامل سواء من حيث رأس المال او الادارة في يد شخص واحد هو مؤسس الشركة او مالكها ([٣])،([٤])، ومن ثم وفقا لتلك النظرة يمكن للبعض القول باستبعاد تطبيق قواعد حوكمة الشركات عن شركة الشخص الواحد، ولكن ذلك الفرض لا يقع في محله، فإذا كانت قواعد حوكمة الشركات كما ذكرنا تتطلب وجود مجلس ادارة منفصل عن اصحاب الشركة حتى يتم تطبيق قواعد حوكمة الشركات على ادارة الشركة، فانه ذلك الامر لا يعنى صعوبة انطباق قواعد الحوكمة

---

(١) د. احمد على محمد حسين خضر، مرجع سابق الاشارة، ص ١٢٩.

([١]) د. سالم محمد الدرمكى، النظام القانوني لمجلس إدارة شركة المساهمة العامة في سلطنة عمان (دراسة مقارنه مع القانون المصري)، الناشر دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٨، ص ١١٠.

([٣]) د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، انقاذ شركة الشخص الواحد المتعثرة من خطر الافلاس، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعه عين شمس– ٢٠٢٣، ص ٢٣٩.

([٤]) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, Op Cit.p٤٤.

على مثل هذا النوع من الشركات، حيث ان وفقا للقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١، فأن شركة الشخص الواحد تدار بشكلين([١]):

- الاول ان يقوم بالإدارة مؤسس الشركة او مالكها بنفسه حيث يجوز له ان يقوم على جميع شئون الشركة ويديرها هو بذاته ويجمع بين ملكية الشركة واداراتها ([٢])، ولابد ان يتم تعيينه في عقد الشركة منذ البداية او في ملحق إضافي حيث ان مالك شركة الشخص الواحد لا يكتسب صفة المدير تلقائيًا بل لابد من تعيينه بشكل مستقل ([٣])، ومن ثم يكون هو المسؤول عن تطبيق قواعد حوكمة الشركات حيث اصبح مالك الشركة ممثل عن مجلس ادارة الشركة وعن الملاك في ذات الوقت ([٤]).
- والشكل الثاني في ادارة شركة الشخص الواحد ان يقوم مؤسس الشركة بتعيين مدير او اكثر من مدير بالنيابة عنه لإدارة الشركة ([٥])،وهنا يلتزم بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ذلك المدير المفوض او المعيين من قبل مؤسس الشركة ومالكها، ويصبح مدير الشركة بمثابة مجلس الادارة ومؤسس الشركة هو بالطبع صاحب الشركة ([٦]).

ونستنتج مما سبق انه أيا ما كان الشكل الذي تدار به شركة الشخص الواحد فان تطبيق قواعد حوكمة الشركات امر ضروري على شركة الشخص الواحد، فاذا تأملنا جوهر ومفاد فلسفه حوكمة الشركات نجدها تهدف الى ادارة الشركة بشفافية ونزاها من اجل نمو واستمرار الشركة ومساعدتها على تحقيق اغراضها وبالطبع فان ذلك الامر هام لكافه انواع الشركات سواء كان صاحب الشركة يجمع بين سلطات مجلس الادارة وملاك الشركة، او ان الشركة لها مجلس ادارة منفصل عن ملاك الشركة، حيث ان هدف الحوكمة هو القيادة

([١]) المادة رقم (١٢٩ مكرر "٣") من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١.

([٢]) د. هشام زوين، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٣٤، وايضًا د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٤٣.

([٣]) د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٤٣.

([٤]) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٩٠.

([٥]) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, Op Cit.p ٤٦.

([٦]) د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٤٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

الرشيدة للشركة بصرف النظر عن هيكل الشركة الإداري وذلك بهدف تفادي المخاطر والانهيارات التي قد تحدث للشركات ([1]).

٣. كذلك قد يرى البعض انه لا فائدة تذكر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد، حيث ان حوكمة الشركات تسعى للحفاظ على حقوق ومصالح ملاك الشركة من الادارة غير الرشيدة وغير المسؤولة من قبل مجلس ادارة الشركة، وهذا الامر غير متوفر في شركة الشخص الواحد لان مؤسس الشركة يجمع ما بين الملكية والادارة ومن ثم فإذا وقعت أي اضرار ناتجه عن سوء ادارته للشركة فان المتضرر الاول من تلك الاضرار هو صاحب شركة الشخص الواحد ذاته، ولكن هذا الافتراض ايضا مردود عليه، ذلك لان شركة الشخص الواحد شركة تتعامل مع الغير ممن يكون لهم مصالح وتعاملات مع الشركة، وبالطبع فان أي اضرار سوف تلحق بالشركة سواء من كان يدير الشركة هو مجلس ادارة او مالك الشركة سوف تمس بحقوق هؤلاء الغير المتعاملين مع الشركة وهذا ما نص عليه الدليل المصري لحوكمة الشركات بالباب الاول المعنون بـ"الإطار العام لحوكمة الشركات" (٣/١)" حيث نص على ان الحوكمة تعنى" مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة الاطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف".

- ومن ثم فان شركة الشخص الواحد يجب ان تلتزم بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ان لم يكن من اجل الحفاظ على اموال مؤسس الشركة وعدم الاضرار به من سواء ادارته، فانه بالطبع من اجل الحفاظ على الاطراف الاخرى التى تتعامل مع صاحب شركة الشخص الواحد بحسن نية، تلك الاطراف التى تحتاج الى اكبر قدر من الحماية في تعملها مع مثل هذا النوع من الشركات لان مسؤولية صاحب شركة الشخص الواحد مسؤولية محدودة، ومن ثم فان تطبيق قواعد حوكمة الشركات يوفر حماية اكبر للمتعاملين مع شركة الشخص الواحد([2])، وبالتالى فأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات تؤدى الى احداث توازن بين مصالح صاحب

(1) Muhammad Farooq, Muhammad Imran Khan, Qadri Aljabri, Muhammad Tahir Khan, Corporate governance and capital structure dynamics: evidence from an emerging market,Op Cit. P8.

([2]) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p21.

الشركة ومصالح الغير المتعاملين مع الشركة، بل وتحمى حقوق هؤلاء الغير وتضمن لهم عدم المساس بها ([1])، وذلك اذا اساء مالك شركة الشخص الواحد استخدام سلطاته إضرارًا بالغير، كأن يمنح نفسة أجرًا مبالغًا فيه من اموال الشركة مثلاً، او يحصل على تسهيلات منها، او يستخدم الشركة كفيلاً له في التزاماته الشخصية ويعرض الضمان العام لدائنى الشركة للمخاطر ([2]).

المطلب الثالث

مزايا تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد ([3])

مما لا شك فيه ان تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كافة انواع الشركات بشكل عام وعلى شركة الشخص الواحد بشكل خاص له العديد من المزايا التي لا حصر لها ([4])، ولقد عدد الدليل المصري لحوكمة الشركات مزايا تطبيق حوكمة الشركات بالبند (٤/١) من الاطار العام لذلك الدليل، وقد ورد ذكر مزايا حوكمة الشركات بالدليل المصري للحوكمة على سبيل المثال وليس الحصر، بما يعنى ان مزايا حوكمة الشركات كما ذكرنا متعددة ولها اثر ايجابي كبير على الشركات التى تلتزم بها سواء في الحاضر او المستقبل، وسوف نسرد فيما يلى مزايا تطبيق حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد وفقا للمستفاد من الدليل المصري لحوكمة الشركات:

١. ان تطبيق شركة الشخص الواحد لقواعد حوكمة الشركات يحقق لها منافع عديده ويؤدى الى تطويرها وزياده استثماراتها ونموها الاقتصادي، ويجب على شركة الشخص الواحد الا تسعى الى تطبيق قواعد الحوكمة فقد من اجل تطبيق القانون فحسب ولكن من اجل نموها وتطورها، وهذا ما نص عليه البند (٤/١) من الاطار العام لدليل حوكمة الشركات حيث نص على ان: "على الشركات المصرية أن تسعى إلى تطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بها ليس امتثالا للقوانين والتعليمات الرقابية فحسب، ولكن أيضا لما تحققه الحوكمة من منافع عديدة فضلا عن تطوير مناخ الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي بشكل عام.

([1]) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة ، ص ٣٢.

([2]) د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٤٦.

([3]) د. سلامة عبد الصانع امين علم الدين، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٢.

([4]) د. سلامة عبد الصانع امين علم الدين، الرقابة كأداة من ادوات حوكمة الشركات، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص ٢٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢. كما ان تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد يؤدى الى حماية اموال واستثمارات مالك شركة الشخص الواحد، حيث ان جوهر قواعد حوكمة الشركات هو الادارة الرشيدة للشركة وبالطبع فان مالك شركة الشخص الواحد اذا طبق معاير الحوكمة في ادارته للشركة، او ألزم بها من يفوضها بإدارتها فان ذلك سوف يعود بالنفع على الشركة ويؤدى الى نجاحها في تحقيق اغراضها مما ينعكس بالإيجاب على الذمة المالية لمالك شركة الشخص الواحد، فعلى سبيل المثال فأنه وفقًا لما تقتضي قواعد حوكمة الشركات فإنه يجب على المدير المفوض في شركة الشخص الواحد ابلاغ مالك الشركة بكل تعارض بين مصلحته ومصلحة الشركة ([١]).

٣. كذلك فأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد يؤدى الى حماية حقوق العاملين بالشركة ويضمن قيام الهيئات التى تمثلهم بواجباتها من خلال معرفة كل ما يتعلق بالشركة بكل شفافية ووضوح ([٢])،([٣]).

٤. وأيضا فأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد يؤدى الى حماية حقوق كافة المتعاملين مع الشركة مثل اصحاب المصالح ([٤])، من العملاء والدائنين والموردين وأجهزة الدولة والمجتمع بشكل عام فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه الشركة ([٥]).

٥. وكذلك فأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد يؤدى الى تحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة للشركة، والاستدامة في الشركات تعنى ان تسعى الشركة الى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية و المحافظة على البيئة، وبالطبع فأن هناك ارتباط وثيق بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق الاستدامة في الشركة حيث ان حوكمة الشركات تساعد الشركة على تحقيق الاستدامة من خلال الزام الشركات بالإفصاح والشفافية عن كافة الممارسات والانشطة التى تقوم بها الشركة لتحقيق اهداف الاستدامة المتطلبة قانونا، وان كنا نؤكد على

([١]) د. يوسف بن احمد القاسم، شركة الشخص الواحد في نظام الشركات السعودى الجديد، بحث منشور بمجلة جامعة شقراء، العدد العاشر، محرم ١٤٤٠، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٩١.

([٢]) د. احمد على محمد حسين خضر، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٠٠.

(3) Muhammad Farooq, Muhammad Imran Khan, Qadri Aljabri, Muhammad Tahir Khan, Corporate governance and capital structure dynamics: evidence from an emerging market, International Journal of Managerial Finance, 2024. P١٤.

([٤]) فاتن عبد النعيم احمد ، مرجع سابق الاشارة ، ص٤٩.

([٥]) د. احمد على محمد حسين خضر، مرجع سابق الاشارة، ص ١٩٩.

ضرورة التزام شركة الشخص الواحد بحوكمة الشركات كذلك يجب على تلك الشركة ان تلتزم ايضا بتحقيق اهداف الاستدامة في عملياتها وأنشطتها اليومية ([1]).

٦. كما ان تطبيق حوكمة الشركات على شركة الراجل الواحد تؤدى الى إحكام الرقابة على ادارة شركة الراجل الواحد، والتأكد من حسن عملها، وتحقيق أهدافها بشكل قانونى واقتصادى سليم.

٧. ايضا فان من مزايا تطبيق حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد هو تنظيم العلاقة بين مالك الشركة وكافة المتعاملين مع الشركة واحداث توازن في تلك العلاقات ([2])، بما يعود بالإيجاب على السمعة التجارية لشركة الشخص الواحد واكساب كافه المتعاملين معها الثقة في كفاءتها.

٨. ومن مزايا تطبيق حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد ايضا الحد من تعرض الشركة للمخاطر والازمات بشتى انواعها، حيث ان مضمون حوكمة الشركات هو الادارة الرشيدة الواعية للشركة ومن غير المتوقع ان ينتج عن تلك الادارة الواعية تعرض الشركة للأزمات من أي نوع([3]).

٩. كذلك فان من مزايا تطبيق حوكمة الشركات في شركة الشخص الواحد، هو زيادة دعم الثقة في تلك الشركة من خلال امكانية مسألة مالك الشركة عن أي اخطاء تنتج عن ادارته وتسبب اضرار للغير([4])، حيث ان مالك شركة الشخص الواحد وفقا لقواعد حوكمة الشركات ملتزم بالإفصاح والشفافية عن كافة معاملات الشركة للجهات الرقابية وايضا

([1]) لقد شهدت السنوات الأخيرة إقبال المزيد من الشركات على دمج ممارسات الاستدامة في عملياتها وأنشطتها اليومية، ولتعزيز هذه الجهود وتحقيق التنمية المستدامة، أصبح من الضروري أن تشارك كافة الشركات في تحقيق الاستدامة في نشاطها ومن ضمن تلك الشركات شركة الشخص الواحد بالطبع. وقد عرفت احدى اللجان التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ الاستدامة على أنها "تلبية احتياجات الحاضر مع تعزيز قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم في المستقبل".

([2]) د. هشام زوين، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٣٥.

([3]) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p ١٦٨.

([4]) Nigel Kendall, The Holistic Way to Good Corporate Governance, Booklet 1, What is Corporate Governance?, BEYOND, COMPLIANCE series, Ipswich, England, 2020.p 90.

(ISSN: 2356 - 9492)

للمتعاملين مع الشركة مما يسهل اكتشاف أي اخطاء ناتجه عن سوء ادارته بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعته ومطالبته بتحمل ما قد ينتج من اضرار عن تلك الاخطاء.

١٠. ايضًا فأن الشركة التى تطبيق حوكمة الشركات أيا كان نوعها ستكون مقصد وهدف لأي شخص يحتاج التعامل معها، وعلى الاخص شركة الشخص الواحد، فاذا خير شخص في ان يتعامل مع شركة شخص واحد تُطبق قواعد حوكمة الشركات وشركة اخرى لا تطبقها فالطبع سوف يختار ذلك الشخص الشركة التى تُطبق معاير حوكمة الشركات، لما تلتزمه به تلك الشركة من معاير الشفافية والنزاهة التى تؤدى الى الادارة الرشيدة للشركة.

المبحث الثاني

مدى ملائمة انطباق المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد

تمهيد وتقسيم:

اشتمل الدليل المصري لحوكمة الشركات في الباب الثاني منه والمعنون بعنوان " المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات"، على اربع محاور ؛ المحور الاول وهو الجمعية العامة للمساهمين، والمحور الثانى وهو مجلس الادارة، والمحور الثالث وهو لجان مجلس الادارة، والمحور الرابع وهو البيئة الرقابية، وهدف الدراسة في ذلك المبحث هو البحث في مدى ملائمة انطباق تلك المحاور مع طبيعة شركة الشخص الواحد، وبداية فأن المحور الاول وهو الجمعية العامة للمساهمين سيتم استبعاده لعدم وجود شركاء من الاساس في شركة الشخص الواحد ومن ثم فأن ذلك المحور لا يتناسب مع شركة الشخص الواحد، اما المحاور الاخرى فقد تتناسب بعض الشيء مع شركة الشخص الواحد ومن ثم يمكن تطبيق بعضها، وهذا ما سوف نوضحه في ذلك المبحث، وعليه سوف نقسم ذلك المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الاول: مدى ملائمة انطباق قواعد محور مجلس الادارة على شركة الشخص الواحد.

المطلب الثانى: مدى ملائمة انطباق قواعد محور لجان مجلس الادارة على شركة الشخص الواحد.

المطلب الثالث: مدى ملائمة انطباق قواعد محور البيئة الرقابية على شركة الشخص الواحد.

المطلب الاول

مدى ملائمة انطباق قواعد محور مجلس الادارة على شركة الشخص الواحد

قد يرى البعض للوهلة الاولى استبعاد تطبيق ذلك المحور على شركة الشخص الواحد، حيث ان تلك الشركة لا يوجد بها مجلس ادارة، ومن يقوم بالإدارة هو مالك الشركة غالبا او المدير المفوض منه بالإدارة، ولكن كما سبق وان ذكرنا فأن مالك شركة الشخص الواحد يعد ممثل عن الشركة ويحل محل مجلس الادارة لأنه هو من يقوم بالإدارة وفقًا لصريح نص القانون (١)، وليس معنى ان تلك الشركة لا يوجد بها تشكيل لمجلس الادارة ان مالك الشركة يجوز له ان يدير شركة الشخص الواحد كيفما يشاء دون ضوابط او معايير تلزمه بالإدارة الرشيدة التي هي جوهر حكومة الشركات وتحيل عليه المسؤولية اذا قام بإدارة الشركة بشكل سيء ترتب عليه ضرر للغير(٢)، بل على العكس فأن ذلك النوع من الشركات في احتياج ماس لان نطبق عليه ما يمكن تطبيقه من قواعد حكومة الشركات (٣)، وهذا ما جاء في نطاق تطبيق الدليل المصري لحوكمة الشركات والذي يطالب كافة الشركات بتفسير قواعد الدليل تفسيرا واسعًا بحيث تكون حكومة الشركات عبارة عن ثقافة واسلوب لإدارة الشركة والذي يتبعه بالطبع ادارة الشركة بشكل افضل، وايضًا توفير اقصى درجات الحماية للغير المتعاملين مع شركة الشخص الواحد خاصه وان تلك الشركة كما نعلم مسؤولية مالكها مسؤولية محدودة، ومن ثم فأنه يجب ان نلزم مالك شركة الشخص الواحد قدر المستطاع بما يتناسب مع طبيعة الشركة من الاحكام الواردة بمحور مجلس الادارة الوارد بالدليل المصري لحوكمة الشركات، خاصة وان هناك نص يلزم كافه الشركات بما فيهم شركة الشخص الواحد بتطبيق قواعد حكومة الشركات الواردة بالدليل المصري قدر المستطاع وبما يتناسب مع طبيعة الشركة، وان ما لم يتم تطبيقه من قواعد ذلك الدليل لابد ان تقوم كل الشركة بتبرير اسباب عدم التطبيق وهذا ما نصت عليه قاعدة الالتزام والتفسير الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات (٤)، وسوف نحاول فيما يلى توضيح بعض البنود التى تتناسب مع طبيعة شركة

(١)حيث انه" يكون لمؤسس شركة الشخص الواحد كافة السلطات على شركته" المادة (٢٨٧ مكرر –٦) من قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ .

(٢)Fang Chen, How Does a One-Person Company Build the “Joint Liability Firewall”, In book: Essential Knowledge and Legal Practices for Establishing and Operating Companies in China, Springer Singapore, US, 2022.p77.

(٣) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, Op Cit.p66.

(٤) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الاول الإطار العام لحوكمة الشركات البند (٦/١).

(ISSN: 2356 - 9492)

الشخص الواحد ويمكن تطبيقها عليها والواردة في الدليل المصرى لحوكمة الشركات في المحور الثانى الخاص - بمجلس الادارة – المدرج ضمن المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات، ، ولقد عدد ذلك المحور في بنوده الموضوعات الاساسية التى يجب ان تطبق عليها حوكمة الشركات في كافه الشركات وهى كالتالي:

- تشكيل مجلس الإدارة .
- سير اجتماعات مجلس الإدارة.
- دور مجلس الإدارة ومسئولياته.
- مسئوليات رئيس مجلس الإدارة.
- مسئوليات عضو مجلس الإدارة المنتدب.
- دور أمين سر مجلس الإدارة.

وسوف نوضح ما يمكن ان يتلاءم مع طبيعة شركة الشخص الواحد ويجوز تطبيقه عليها من تلك البنود، اما ما لا يصلح للتطبيق فسوف نقوم باستبعاده.

اولاً: تشكيل مجلس الادارة:

بداية فأن الاحكام الخاصة بتشكيل مجلس الادارة من الصعب ان تنطبق على شركة الشخص الواحد بالطبع لان تلك الشركة لا يوجد بها مجلس ادارة من الاساس، خاصه وان كان من يقوم بالإدارة هو مالك الشركة ([1])، حيث من يقوم بإدارة شركة الشخص الواحد شخص من اثنين الاول؛ وهو مالك الشركة ومؤسسها، والثانى؛ اذا لم يقوم مالك الشركة بأعمال الادارة فيجوز له تفويض مدير او اكثر ينوب عنه في ادارة شركة الشخص الواحد ([2])، ونلاحظ انه اذا كان من يقوم بإدارة شركة الشخص الواحد هو مالكها فقط فأننا سوف نستبعد تطبيق احكام تشكيل مجلس الادارة الواردة بالدليل المصرى لحوكمة الشركات على مؤسس الشركة، الا انه اذا قام مؤسس الشركة بتعيين

([1])Fang Chen, How Does a One-Person Company Build the “Joint Liability Firewall”, In book: Essential Knowledge and Legal Practices for Establishing and Operating Companies in China, Springer Singapore, Op Cit.p120.

([2]) المادة رقم (١٢٩ مكرر "٣") من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١.

مدير او اكثر لإدارة الشركة فأنه يجب عليه ان يلتزم ببعض الاحكام الواردة في الدليل المصرى لحوكمة الشركات (١).

وما يجب ان يلتزم به مؤسس شركة الشخص الواحد اذا قام بتعيين مدير او اكثر لإدارة الشركة وفقا للدليل المصري لحوكمة الشركات، هو ما ورد بالبند (١/٢/٢) من المحور الثانى الخاص بمجلس الادارة وهو " في جميع الأحوال يتعين ..... مراعاة أن يكون العضو قادرا على تخصيص الوقت والاهتمام الكافي للشركة وألا يكون هناك تعارضا مع مصالح أخرى له، ويجب توفير المعلومات والبيانات والشرح الكافي عن الشركة لأعضاء مجلس الإدارة الجدد عند تعيينهم حتى يتمكنوا من الإلمام بكافة جوانبها العامة ونقاط القوة والضعف بها، وهيكلها الإداري وعناصر ميزانيتها، وكل ما يمكنهم من القيام بعملهم بفاعلية وعلى أكمل وجه" .

ووفقا لذلك البند فأنه يجب على مؤسس شركة الشخص الواحد عند تعيين مدير او اكثر للشركة ان يلتزم بتطبيق ذلك الجزء من هذا البند، حيث يجب على مالك الشركة ان يعين مدير يهتم بشكل كافي بالشركة ويخصص لها وقته ولا يمارس انشطة متعارضة مع مصلحة الشركة (٢)، كما يجب على مؤسس الشركة أن يشرح لذلك المدير ويوضح له كل ما يخص الشركة من معلومات وبيانات وميزانيه ونقاط قوه وضعف بكل شفافية ووضوح وهذا هو جوهر حوكمة الشركات وهدفها الأساسي(٣)، حيث ان مدير شركة الشخص الواحد هنا يكون مثل مجلس الادارة في الشركات الاخرى ويحل محله ومن ثم يجب عليه ان يلتزم بما سبق ذكره(٤)، وتطبيق تلك القواعد لا يختلف اذا كان من يقوم بإدارة شركة الشخص الواحد مدير واحد او اثنين او اكثر من ذلك حتى وان قام مؤسس شركة الشخص الواحد بتعيين مجلس مديرين للشركة وفقا لنص المادة (١٢١) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ، حيث

(١) د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٥٠.

(٢) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة ، ص ١٧٠.

(٣) د. خليل فيكتور تادرس، القانون التجارى " نظرية الاعمال التجارية– الشركات التجارية"، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنه طبع، ص٢٠١.

(٣)Nigel Kendall, The Holistic Way to Good Corporate Governance, Booklet 1, What is Corporate Governance?. Op Cit. p19.

(ISSN: 2356 - 9492)

يجوز له ان يشكل مجلس مديرين كما في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتى يجوز ان نطبق احكامها على شركة الشخص الواحد فيما لم يرد به نص خاص([1])،([2]).

ومن البديهى انه يجب على مؤسس شركة الشخص الواحد اذا قام بتعين مدير او اكثر لشركة الشخص الواحد ان يكون محمود السمعة وذات كفائه ومؤهل علميًا وعملين لإدارة الشركة ومتعلق بمجال الشركة حتى يدير الشركة إدارة رشيدة ويطبق معاير حوكمة الشركات بشكل صحيح ([3]).

ثانيًا: سير اجتماعات مجلس الإدارة.

كذلك فسوف يتم استبعاد شركة الشخص الواحد من تطبيق الاحكام الخاصة بسير اجتماعات مجلس الادارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات لعدم وجود مجلس ادارة بتلك الشركات يمكن ان يخاطب بأحكام الدليل في هذا الشأن.

ثالثًا: دور مجلس الإدارة ومسئولياته.

كما ذكرنا سالفا فأن مؤسس شركة الشخص الواحد يتمتع بكافة السلطات في ادارة شركته، ومن ثم فأنه يمثل مجلس الادارة في شركة الشخص الواحد ([4])، وبالتالى فأنه يجوز ان نطالبه بما على مجلس الادارة من دور ومسؤوليات والوارد النص عليها بدليل حوكمة الشركات، والتى تتناسب بالطبع مع طبيعة شركة الشخص الواحد، ووفقا لنص البند (٣/٢/٢) من الدليل المصري لحوكمة الشركات، فأن على مؤسس شركة الشخص الواحد او المدير المفوض بالإدارة ان يلتزم بالتالى:

- بشكل عام يجب على مؤسس شركة الشخص الواحد او المدير المفوض بالإدارة ان يحدد الاسلوب الامثل لتطبيق معايير حوكمة الشركات في شركة الشخص الواحد ([5]).

([1]) وهو ايضا ما نصت عليه المادة رقم (١٢٩ مكرر) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١.

([2]) د. فوزي محمد سامى، شرح القانون التجارى، الناشر دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٢٠.

([3]) د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٤٧.

([4]) د. ناريمان عبد القادر، الاحكام العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، الطبعة الاولى، الناشر دار النهضة العربية، ١٩٩١، ص ٤٠٩.

([5]) Dwi Urip Wardoyo, Rafiansyah Rahmadani, Good Corporate Governance Dalam Perspektif Teori Keagenan, Jurnal Ekonomi Manajemen Akuntansi 1(1), 2021.p٣٠.

- كذلك يجب على مؤسس شركة الشخص الواحد او المدير المفوض بالإدارة التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وتطبيقه بشكل صحيح.
- كذلك يجب على من يقوم بإدارة شركة الشخص الواحد وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولا كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث، وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- كذلك وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- كما يجب وضع الإجراءات الوقائية والأدوات والآليات التي تعمل على تأمين تدفق المعلومات والسيطرة على دقة وسلامة البيانات داخل الشركة وحمايتها من التلاعب والاختراق سواء من داخل الشركة أو من خارجها مثل تأمين استخدام الانترنت وأجهزة المحمول ضد الاختراقات والقرصنة.
- وايضا يجب على من يقوم بإدارة شركة الشخص الواحد الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة.
- كذلك يجب على مؤسس شركة الشخص الواحد على وجه الخصوص إذا لم يقم هو بإدارة الشركة وعهد الى مدير او أكثر لإدارة الشركة وفقا للدليل المصرى لحوكمة الشركات ان يلتزم بما يلي:
  - ان يجتمع مؤسس شركة الشخص الواحد بالمدير او المديرين بشكل دورى للتشاور معهم في كافة شؤون الشركة.
  - ان يقوم مؤسس شركة الشخص الواحد بوضع خطة تدريبية لمدير او مديرين الشركة تتضمن نشر فكر وثقافة حوكمة الشركات داخل الشركة([1]).

([1]) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, Op Cit.p٦٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

- كما يجب ان يقوم مؤسس شركة الشخص الواحد بتحديد الصلاحيات الممنوحة او المفوضة لمدير او مديرى شركة الشخص الواحد وتحديد مدة التفويض، وكذلك متابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.

ومما لا شك فيه فأن دور مؤسس شركة الشخص الواحد وما يتبع ذلك الدور من مسؤولية قد يتسع لأكثر مما ذكرنا، ولكننا سلطنا الضوء على اهم عناصر المسؤولية الواقعة على مؤسس شركة الشخص الواحد وفقا لما ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات والتى تؤدى بالطبع الى ادارة الشركة ادارة رشيدة وفقًا لمعايير حوكمة الشركات(١).

رابعا: مسئوليات رئيس مجلس الإدارة.

بالطبع فأنه فسوف يتم استبعاد شركة الشخص الواحد من تطبيق الاحكام الخاصة بمسؤوليات رئيس مجلس الادارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات لعدم وجود مجلس ادارة من الاساس بتلك الشركات يمكن ان يخاطب بأحكام الدليل في هذا الشأن.

خامسا: مسئوليات عضو مجلس الإدارة المنتدب.

عرف الدليل المصرى لحوكمة الشركات في الإطار العام له في البند (١/٨) عضو مجلس الادارة المنتدب على انه "هو عضو مجلس الإدارة الذي ينتدبه المجلس ليقوم بالإدارة الفعلية للشركة، ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بها، ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاته ومكافأته"، ووفقا لذلك التعريف فأن وجود عضو مجلس الادارة منتدب في الشركة يستلزم وجود مجلس ادارة من الاصل، وبالطبع فلا يوجد مجلس ادارة في شركة الشخص الواحد يمكن ان نطبق عليه ما ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات في هذا الخصوص.

سادسا: دور أمين سر مجلس الإدارة.

ايضا فلا يوجد امين سر لعدم جود مجلس ادارة في شركة الشخص الواحد، وبالتالى فسوف نستبعد شركة الشخص الواحد من تطبيق ما ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات في هذا الشأن.

المطلب الثانى

(١)Fang Chen, How Does a One-Person Company Build the “Joint Liability Firewall”, In book: Essential Knowledge and Legal Practices for Establishing and Operating Companies in China, Springer Singapore, Op Cit.p120.

مدى ملائمة انطباق قواعد محور لجان مجلس الادارة على شركة الشخص الواحد

مما لا شك فيه ان مسمى المحور " محور لجان مجلس الادارة"، سوف يقود الكثير ايضًا الى استبعاد ذلك المحور من الدليل المصرى لحوكمة الشركات من التطبيق على شركة الشخص الواحد، بحيث ان تلك الشركة بالطبع ليس بها مجلس ادارة، ولكن كما ذكرنا مسبقا ان مالك شركة الشخص الواحد او مؤسسها كما نص القانون هو القائم على كافة شئونها وله كافه الصلاحيات، وبالطبع فدورة كدور مجلس الادارة في أي شركة اخرى بذات المهام والواجبات والمسؤوليات، ولما كان هدف الدليل المصري لحوكمة الشركات هو تطبيق احكام الدليل قدر المستطاع على كافة الشركات والتوسع في شمول قواعد حوكمة الشركات لكافه اعمال الشركات(١)، لذا يجوز لشركة الشخص الواحد تشكيل بعض اللجان الخاصة بمجلس الادارة والتى تعود بالنفع على اداء الشركة والمتعاملين معها، وان كان هيكل التشكيل سيكون مختلف نوعا ما عن الهيكل المذكور في الدليل المصرى لحوكمة الشركات والخاص بتشكيل لجان مجلس الادارة ولكن ذلك لا يحدث ضرر يذكر على الشركة، وهذا ايضا يتماشى مع روح الدليل المصرى لحوكمة الشركة وهدفه الاساسي والذى يطالب بعدم تفسير نصوص الدليل تفسير ضيق والتوسع قدر المستطاع من نطاق الشركات التى تلتزم بتطبيق الحوكمة وهذا ما نص عليه الدليل المصرى في الاطار العام له بالبند (١/٥) والخاص "بنطاق التطبيق" حيث نص على " أن حوكمة الشركات على النحو السليم لا تعنى فقط مجرد الالتزام بمجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيرا ضيقا وحرفيا، وانما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين ملاك الشركة ... والمتعاملين معها، ولذلك فكلما اتسع نطاق من يأخذون بتطبيقات الحوكمة كلما كانت المصلحة أكبر للمجتمع بأثره".

ومن منطلق ذلك النص السابق يمكن لشركة الشخص الواحد تشكيل ما يتناسب مع طبيعتها من لجان على غرار اللجان الخاصة بمجلس الادارة في باقي الشركات التى تدار عن طريق مجلس ادارة، ومن ثم نكون قد طبقا الهدف العام لتلك المادة بالتوسع في تطبيق حوكمة الشركات وعدم الالتزام الحرفي بكلمات الدليل بقدر الالتزام بأهدافه العامة وفقا لما جاء في صريح نصوص ذلك الدليل.

- **تشكيل لجان شركة الشخص الواحد.**

(١) Fang Chen, How Does a One-Person Company Build the “Joint Liability Firewall”, In book: Essential Knowledge and Legal Practices for Establishing and Operating Companies in China, Springer Singapore, Op Cit.p12.

(ISSN: 2356 - 9492)

وكما ذكرنا فأن تشكيل لجان مجلس الادارة سوف يختلف بعض الشيء عن تشكيل تلك اللجان في شركة الشخص الواحد، حيث نص المحور الثالث من الدليل المصري لحوكمة الشركات الخاص بتشكيل لجان مجلس الادارة على ان تشكل تلك اللجان من الاعضاء غير التنفيذين والمستقلين في المجلس كما انه يجوز لتلك اللجان ان تضم مستشارين خارجين عن الشركة لمساعدتها، وبالطبع فأن ذلك التشكيل لن يتناسب مع طبيعة شركة الشخص الواحد لعدم وجود مجلس ادارة ، ومن ثم يمكن لمالك شركة الشخص الواحد ان يقوم بتشكيل تلك اللجان من مستشارين خارجيين فقط عن الشركة لعدم وجود اعضاء مجلس ادارة من الاساس، ولا عيب في ذلك حيث ان الدليل اجاز ان تضم لجان مجالس الادارة في الشركات التى تدار عن طريق مجلس ادارة مستشارين من الخارج ذات خبرة وكفاءه في اللجان التابعين لها، فليس ما يمنع او يضر ان نستثنى شركة الشخص الواحد من حرفية ذلك التشكيل ويشكل مالك شركة الشخص الواحد اللجان التى تحتاج اليها شركته من مستشارين خارجيين فقط، فالعبرة ليست بالتشكيل ذاته ولكن العبرة بأداء ذات المهام وتحقيق تلك اللجان للأهداف التى تكونت من اجلها، ونعتقد ان ذلك الاستنتاج او التصور هو ذاته ما يرمى اليه الدليل المصري لحوكمة الشركات في فلسفته العامة.

ويجب ان تتكون تلك اللجان من ثلاث مستشارين على الاقل، ويكونوا تابعيين لمالك الشركة من حيث المتابعة في اداء المهام وتحديد الاختصاصات، ويجوز لمالك شركة الشخص الواحد ان يدمج بعض اللجان التى تكون لها اختصاصات متقاربه من بعضها البعض، ومن ثم فأن أي لجنه تحتاجها شركة الشخص الواحد وفقا لطبيعتها يجوز ان تتشكل وفقا لما سبق، وسوف نرى فيما يلي اللجان التى قد تحتاجها شركة الشخص الواحد واللجان الاخرى التى قد لا يكون لتشكيلها جدوى تذكر للشركة.

اولا": لجنه المراجعة:

يجوز لمالك شركة الشخص الواحد ان يقوم بتشكيل لجنه مراجعه في شركته اذا رأى ان هناك حاجة لتلك اللجنة، وحتى لا نسهب في عرض اختصاصات تلك اللجنة الواردة بدليل الحوكمة، فأن تلك اللجنة تنحصر مهامها في دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة، ودراسة القوائم المالية والسياسات المحاسبية والتوصية بتعين مراقب حسابات او اكثر والاشراف على مهامه وباختصار فان تلك اللجنة تُعنى بالنظام المالى للشركة بشكل عام (١)، وبالطبع فأن تأسيس مثل هذه اللجنة في شركة الشخص الواحد قد يكون هام من حيث زيادة دعم عنصر الثقة

(١) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٢/٣/١).

والائتمان في اداء الشركة واحداث توازن مع فكرة المسؤولية المحدودة لمالك الشركة في مواجه حقوق المتعاملين مع الشركة([1])،([2]).

ثانيا: لجنه الترشيحات:

اذا نظرا الى الاختصاصات المذكورة لتلك اللجنة في الدليل المصري لحوكمة الشركات فلن نجد فائدة تذكر لتشكيل مثل تلك اللجان في شركة الشخص الواحد حيث ان تلك اللجنة تتعلق مهامها بتحديد مسؤوليات مجلس الادارة ومتابعته ولا وجود لمجلس الادارة في شركة الشخص الواحد ([3]).

ثالثا: لجنة المكافأت:

وهى لجنة معنية على الاخص بتحديد مكافأت اعضاء مجلس الادارة، وبالطبع فلا يجوز لشركة الشخص الواحد تأسيس مثل تلك اللجان لعدم اهميتها او توفر اختصاصاتها في مثل هذا النوع من الشركات([4]).

رابعا: لجنة ادارة المخاطر:

يجوز لمالك شركة الشخص الواحد تشكيل لجنة ادارة المخاطر في شركته، فشركة الشخص الواحد كغيرها من الشركات يمكن ان تتعرض لمخاطر وازمات متعددة منذ تأسيسها واثناء مباشره نشاطها([5])، ولا يوجد ما يمنع مالك شركة الشخص الواحد من تأسيس مثل تلك اللجنة اذا رأى ان طبيعة شركته ونشاطها يستلزم عمل لجنة ادارة مخاطر، وهى لجنه بلا شك هامة فلا يوجد شركة غير عرضة لمخاطر قد تواجهها، ويفضل ان تأسس تلك اللجنة مع بداية عمل الشركة حتى يكون دورها وقائي اكثر منه علاجى وهذا هو بالطبع هدفها الاساسي وهو العمل قدر المستطاع على توقي الخطر قبل وقوعه واذا وقع فأن مهمه تلك اللجنة هو التعامل معه بشكل عملى وسريع لإنقاذ

([1]) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, Op Cit.p٤٩.

([2]) Noriaki Okamoto, The Pursuit of Better Corporate Governance, In book: Institutional Change and Performativity, 2024. P105.

([3]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٢/٣/٢).

([4]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٣/٣/٢).

([5]) د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٤٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

الشركة من أي ازمه قد تتعرض لها، ووفقا للبند (٤/٣/٢) من الدليل المصري لحوكمة الشركات الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات، فأن لجنة ادارة المخاطر بشركة الشخص الواحد يمكن ان تختص بما يلى:

- وضع الأطر التنفيذية والإجراءات والقواعد اللازمة للتعامل مع كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه الشركة مثل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السمعة، ومخاطر نظم المعلومات وحماية البيانات، وجميع أنواع المخاطر التي من شأنها التأثير على نشاط واستدامة شركة الشخص الواحد.
- مساعدة مالك شركة الشخص الواحد في تحديد وتقييم مستوى المخاطر الممكن للشركة قبوله، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا الحد من المخاطر.
- إعداد تقرير دوري عن نتائج أعمالها وتوصياتها للعرض على مالك شركة الشخص الواحد لاتخاذ اللازم بشأنه.

خامسا: لجنة الحوكمة:

لجنة الحوكمة هى بالطبع من اهم اللجان التى يجب على كل شركة الالتزام بتأسيسها داخل الشركة، ومن ثم يجب على شركة الشخص الواحد ان لم تقوم بتأسيس أي لجان اخرى ان تلتزم بتأسيس لجنة الحوكمة داخل الشركة، فهى لجنه الزامية لكافة الشركات حيث ان هدفها الاساسي سوف ينحصر في متابعه مدى تنفيذ الشركة لقواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات ومدى الالتزام ببنود ذلك الدليل وتفعيلها داخل الشركة، فهى لجنة رقابية أوليه تعمل على مراقبه تطبيق معاير الحوكمة في الشركة قبل ان يتم مراجعه الشركة من الجهات الرقابية ذات الاختصاص الاصيل المنوطة بالرقابة على الشركات فيما يتعلق بتطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

وتختص لجنة الحوكمة في شركة الشخص الواحد وفقا للدليل المصرى لحوكمة الشركات بما يلى([1]):

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بشركة الشخص الواحد وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام شركة الشخص الواحد بقواعد حوكمة الشركات، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
- مراجعة التقرير السنوي لشركة الشخص الواحد وبالأخص فيما يتعلق ببنود الإفصاح وغيرها من البنود ذات الصلة بحوكمة الشركات.

([1]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٥/٣/٢).

- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بشركة الشخص الواحد وأخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.

- **اللجان الاخرى التى يجوز لمالك شركة الشخص الواحد تأسيسها.**

وفقا للبند (٦/٣/٢) من الدليل المصرى لحوكمة الشركات –الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات-، فأنه يجوز لمالك شركة الشخص الواحد بالطبع وفقا لطبيعة نشاط شركته ان يؤسس بعض اللجان الاخرى غير اللجان التى ذكرنها سالفا إذا رأى ان شركته في حاجه الى تلك اللجان، ونستنتج من نص ذلك البند فيما يتعلق بشركة الشخص الواحد ما يلي:

- ان اللجان التى ذكرها البند سالف الذكر واردة على سبيل المثال وليس الحصر، ومن ثم يجوز لمالك شركة الشخص الواحد تأسيس بعض تلك اللجان او اغلبها، او عدم تأسيسها في الاصل، او تأسيس لجان اخرى غير تلك اللجان، والاعتبار الحاكم في ذلك الامر هو حجم رأس مال شركة الشخص الواحد وطبيعة نشاطها حيث انه وفقا لكلا الامرين سوف يتم تحديد أي اللجان انسب لشركة الشخص الواحد([1])، ونلاحظ ان تلك المادة بها درجة عالية من المرونة حيث تترك المجال مفتوحا للشركات في اختيار المناسب لها من تلك اللجان او تكوين لجان جديده تماما، وهذا بالطبع يؤدى الى تطبيق حوكمة الشركات من حيث مفهومها الشامل وليس التطبيق الحرفي لمعايرها فقط.
- كذلك فأن البند (٦/٣/٢) من الدليل المصرى لحوكمة الشركات السالف الذكر، قد نص صراحه على انه لا يوجد ما يمنع من تشكيل تلك اللجان في كافة انواع الشركات إذا كان هناك حاجة اليها، وشركة الشخص الواحد بالطبع شركة من ضمن الشركات المذكورة ومن ثم يجوز لها تأسيس بعض تلك اللجان وفقا لحاجاتها.
- ايضا فأن المعيار الفاصل في تشكيل شركة الشخص الواحد لأي من تلك اللجان هو طبيعة نشاط الشركة وحجم رأس المال، فاذا كان نشاط الشركة لا يحتاج لأى من تلك اللجان فبالطبع فأن شركة الشخص الواحد لا تلتزم بتشكيل تلك اللجان.

([1]) Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, Op Cit.p١٠٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

- كذلك يجب على شركة الشخص الواحد ان تحدد وتفصح عن اللجان التى تتناسب معها من تلك اللجان والتى ستقوم بتأسيسها، واللجان التى لا تنوى تأسيسها لعدم تناسبها مع شركة الشخص الواحد، وعليها ان تذكر الاسباب في حالة عدم التأسيس، وهذه الاسباب بالطبع قد ترجع الى طبيعة نشاط الشركة او لأسباب منصوص عليها بالقانون، وذلك وفقا لقاعدة الالتزام والتفسير الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات([1])، كما يجب على شركة الشخص الواحد ان تنشر ذلك على موقعها الإلكتروني([2]).

- **اللجنة التنفيذية ولجنة الاستثمار([3]):**

غالبا لا يجوز لشركة الشخص الواحد تأسيس مثل تلك اللجان حيث ان تلك اللجان عادة ما تكون في المؤسسات المالية (٤)، والتى يحظر على شركة الشخص الواحد قانونا مزاوله انشطة تلك المؤسسات ([5]).

- **لجنة المسئولية الاجتماعية:**

عرفت الغرفة التجارية الدولية المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها " التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول"**([6])**، كذلك فقد عرف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة

([1]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الاول الإطار العام لحوكمة الشركات البند (٦/١).

([2]) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p196.

([3]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٦/٣/٢) فقرة "أ، ب ".

([4]) وقد أورد القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م بشأن تعديل بعض مواد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (١) لسنة ٢٠١٠م التعريف الخاص بالمؤسسات المالية في المادة (٢) من ذلك القانون، حيث عرفها بأنها " أي مؤسسة مالية تمارس أياً من الأنشطة أو العمليات لصالح العملاء أو لحسابهم أيا كان شكلها القانوني سواء كانت تتخذ شكل شركة أو منشأة فردية". وتنقسم المؤسسات المالية إلى قسمين هما- :

- **المؤسسات المالية المصرفية:** وهي المؤسسات التي تقبل الودائع مثل البنوك.
- **المؤسسات المالية غير المصرفية:** وهي المؤسسات التي لا تقبل الودائع، مثل شركات التأمين.

([5]) وهذا ما نصت عليه المادة (٢٨٧ مكررا–٢) من قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ . وكذلك المادة (١٢٩ مكرر "٢") من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١ فقره "٥".

([6]) Noriaki Okamoto, The Pursuit of Better Corporate Governance, In book: Institutional Change

المسؤولية الاجتماعية للشركات على انها "هي التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة"([1]).

ومن خلال تلك التعريفات السابقة نستطيع القول ان المسئولية الاجتماعية للشركات هى عبارة عن التزام اخلاقي بالدرجة الاولى يقع على عاتق كافة الشركات بأن تلتزم بتأدية واجبها تجاه المجتمع الذى تعمل فيه ومن آجلة بأحداث توازن ما بين التنمية الاقتصادية وخدمة المجتمع بشكل عام ([2])، وقد تكون مسؤولية الشركة مسؤولية سلبية عن طريق الامتناع عن الانخراط في أي افعال ضارة قد تؤثر على المجتمع الذى تعمل فيه، أو مسؤولية ايجابية من خلال القيام بأفعال تحقق أهداف المجتمع بشكل مباشر.

وبالطبع فأنه يجب على شركة الشخص الواحد وفقا لما ذكرنا سريعا عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ان تقوم بدورها فى ذلك النطاق من خلال تشكيل لجنة مسؤولية اجتماعية بشركة الشخص الواحد تعمل على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها الشركة، مما يضمن استدامة شركة الشخص الواحد على المدى الطويل وزيادة ارتباطها بالمجتمع ([3])، ([4]).

- **لجنة السلامة والصحة المهنية :**

اذا كان غرض شركة الشخص الواحد هو القيام بأنشطة صناعية فأن على مؤسس الشركة ان يشكل لجنه السلامة والصحة المهنية، حيث الزم الدليل المصرى لحوكمة الشركات كافة الشركات التى تعمل في مجال الصناعة بتشكيل لجنه السلامة والصحة المهنية، وتختص تلك اللجنة بمراقبة ومتابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية للعاملين في مصانع الشركة ومواقعها الميدانية ([5]).

.٨and Performativity, 2024. P10

([1]) https://ar.wikipedia.org/w/index.php

([2]) د. احمد على محمد حسين خضر، مرجع سابق الاشارة، ص ١٣٧.

([3]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٦/٣/٢) فقرة "ج".

([4]) Noriaki Okamoto, The Pursuit of Better Corporate Governance, In book: Institutional Change and Performativity, 2024. P10.٩

([5]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور

(ISSN: 2356 - 9492)

- **لجنة حماية البيئة:**

يقع على عاتقنا جميعا سواء أن كنا افراد او شركات ان نحافظ على البيئة التى نعيش فيها، خاصة بعد ان اصبح الحفاظ على البيئة توجه عالمى لكافة الدول ولا يوجد دولة لم تضع تشريعات قانونية تجرم العبث بالبيئة، وفي اطار ذلك فأن شركة الشخص الواحد يجب عليها ان تأسس لجنة خاصة لحماية البيئة اذا كانت طبيعة نشاطها تسهم في الاضرار بالبيئة التى تعمل فيها (١)، حيث تكون تلك اللجنة مسئولة عن السياسات البيئية الواجب إتباعها من قبل الشركة في إطار المحافظة على البيئة (٢).

- **لجنة حماية حملة الوثائق :**

غالبا ما تشكل تلك اللجنة في شركات التأمين (٣)، وبالطبع فمثل تلك اللجنة لا يجوز لشركة الشخص الواحد تأسيسها حيث يحظر قانون الشركات على شركة الشخص الواحد ان يكون غرضها ممارسة اعمال التأمين(٤) .

ونستنتج مما سبق، انه يجوز لمالك شركة الشخص الواحد ان يؤسس بعض اللجان المنصوص عليها بالدليل المصري لحوكمة الشركات والخاصة بالشركات التى يوجد بها مجلس ادارة، والتى قد تتناسب مع طبيعة شركة الشخص الواحد مثل لجنه المراجعة، وادارة المخاطر، والحوكمة، كذلك يجوز لمالك شركة الشخص الواحد ان يؤسس بعض اللجان الاخرى إذا كان هناك ضرورة لذلك مثل لجنة المسئولية الاجتماعية، ولجنة السلامة والصحة المهنية، ولجنة حماية البيئة.

المطلب الثالث

الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٦/٣/٢) فقرة "د".

(١) Noriaki Okamoto, The Pursuit of Better Corporate Governance, In book: Institutional Change and Performativity, Palgrave Macmillan, US, 2024.p 208.

(٢) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٦/٣/٢) فقرة "هـ".

(٣) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٦/٣/٢) فقرة "و".

(٤) وهذا ما نصت عليه المادة (٢٨٧ مكررا–٢) من قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨، وكذلك المادة (١٢٩ مكرر "٢") من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ الصادر بتعديل قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١، فقره "٥".

مدى ملائمة انطباق قواعد محور البيئة الرقابية على شركة الشخص الواحد

قطعًا فأن أي عمل لا تتوفر له الرقابة والمتابعة المطلوبة مهما كان الجهد المبذول فيه لن يكلل بالنجاح، وما أحوج قطاع الشركات الى وجود بيئة رقابية فاعلة به، حيث ان نشاط الشركات يرتبط ارتباط وثيق ومباشر باقتصاد الدول ويؤثر على حجم الاستثمارات في أي دولة سواء بالسلب او الايجاب(١)، ومن هذا المنطلق تولى الدليل المصرى لحوكمة الشركات بالمحور الرابع من الباب الثانى منه تنظيم كل ما يتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الخاصة بقطاع الشركات التى تعمل في جمهورية مصر العربية.

ولما كان الدليل المصري لحوكمة الشركات يخاطب كافة الشركات بلا استثناء كما ذكرنا سالفا، فأن شركة الشخص الواحد بالطبع سوف تلتزم قدر المستطاع ووفقا لطبيعة تلك الشركة بتفعيل محور البيئة الرقابية في كافة انشطتها، فلا يوجد ما يمنع من ان تلتزم شركة الشخص الواحد بوضع نظام خاص بالرقابة الداخلية في الشركة وتعمل على تطبيق ذلك النظام والذى سوف ينعكس عليها بالإيجاب بلا شك.

وقد نظم الدليل المصري لحوكمة الشركات بعض الأليات التى من خلالها تستطيع الشركات تطبيق محور " البيئة الرقابية" وتلك الأليات هى: " نظام الرقابة الداخلية، ادارة المراجعة الداخلية، ادارة المخاطر، ادارة الالتزام، ادارة الحوكمة، مراقب الحسابات"، ونلاحظ على ذلك المحور فيما يتعلق بشركة الشخص الواحد ما يلى:

- ان شركة الشخص الواحد كغيرها من الشركات يقع عليها الالتزام بمحور البيئة الرقابية وتفعيلة.
- ان الشخص المنوط به الالتزام بتفعيل محور البيئة الرقابية هو مالك شركة الشخص الواحد، حيث يجب على مالك شركة الشخص الواحد مراقبة وسير عمل الشركة ومتابعه كل ما يتعلق بنشاط شركته (٢).
- انه وفقا لقاعده "الالتزام والتفسير" الوارد النص عليها بالباب الاول من الدليل المصري لحوكمة الشركات، يجب على شركة الشخص الواحد في حال عدم الالتزام ببعض بنود محور البيئة الرقابية، ان تبرر سبب عدم الالتزام.

---

(١) Fang Chen, How Does a One-Person Company Build the “Joint Liability Firewall”, In book: Essential Knowledge and Legal Practices for Establishing and Operating Companies in China, Springer Singapore, Op Cit.p٥٦.

(٢) د. يسرية محمد عبد الجليل، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد في القانون البحرينى، مجلة البحوث القانونية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠١١، ص ٢٠٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

- ان شركة الشخص الواحد تلتزم بتطبيق المحور الرابع - محور "البيئة الرقابية"- من الباب الثانى من الدليل المصري لحوكمة الشركات بما يتناسب مع نشاط وحجم رأس مال الشركة([١])، فقد يرى مالك شركة الشخص الواحد ان يكتفي ببعض اللجان التى سبق الاشارة اليها في محور لجان مجلس الادارة، إذا كان نشاط الشركة وحجم رأس مالها محدود ولا يستلزم انشاء لجان او ادارات اخرى، ولكن يوجد بعض الادارات الواردة بمحور البيئة الرقابية لا يمكن الاستغناء عنها، وسوف نسرد ذلك لاحقا بالتفصيل المناسب.

وفي إطار الملاحظات السابقة سوف نوضح فيما يلى كيفية تفعيل شركة الشخص الواحد لمحور البيئة الرقابية داخل الشركة من خلال سرد الإدارات المختلفة واهدافها المنصوص عليها بذلك المحور:

اولا: نظام الرقابة الداخلية ([٢]):

يجب على مالك شركة الشخص الواحد ان ينشأ نظام للرقابة الداخلية بشركة الشخص الواحد ويكون هدف ذلك النظام هو وضع مجموعة من السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تحقق الرقابة الداخلية في الشركة حيث يتم مراعاة ذلك عند إعداد الهيكل التنظيمي للشركة([٣]).

ونظام الرقابة الداخلية كذلك هو تخطيط التنظيم الإداري للشركة وكل ما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل الشركة للمحافظة على أصولها([١])، او هو الخطة التنظيمية وجميع الاجراءات والوسائل التى تتبع داخل الشركة والتى من شأنها المحافظة على اصولها والتأكد من صحة جميع بيانات الشركة([٢]).

([١])Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE – A STUDY, Global Journal For Research Analysis, 2023. P70.

([٢]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (١/٤/٢) من المحور الرابع محور "البيئة الرقابية".

([٣])Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE – A STUDY, Global Journal For Research Analysis, 2023. P7.

ومن ضمن أهداف نظام الرقابة الداخلية بشركة الشخص الواحد على سبيل المثال كما ورد بالدليل المصري لحوكمة الشركات ما يلي:

- تحقيق الفصل التام بين مسئوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة.
- ضمان دقة وجودة المعلومات، بحيث توفر سواء للشركة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة.
- حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وبنفس الجودة.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي.
- ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لمختلف تعليمات وقواعد الحوكمة.

ثانيًا: ادارة المراجعة الداخلية ([٣]):

حتى لا يختلط الامر على البعض فقد نص الدليل المصرى لحوكمة الشركات بالمحور الثالث من الباب الثانى الخاص " بلجان مجلس الادارة" على تشكيل لجنة مراجعه بكل شركة، وقد نص مجددا بالمحور الرابع من ذات الباب على تشكيل ادارة المراجعة الداخلية، ونلاحظ على ذلك:

من حيث الاهداف: فأن لجنة المراجعة وادارة المراجعة الداخلية، يجتمعًا معًا في اغلب الاهداف والمهام حيث ان كلالهما يهدف الى تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالشركة([١])، ودراسة كل ما يتعلق بالقوائم المالية والسياسات المحاسبية وما يتعلق بالنظام المالى للشركة بشكل عام([٢]).

([١])Racha Yaghi, Corporate governance codes: A controversial efficiency?. Op Cit.p٢٤.

([٢]) د. سلامة عبد الصانع امين علم الدين، الرقابة كأداة من ادوات حوكمة الشركات، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص ١٨٤.

([٣]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٢/٤/٢) من المحور الرابع محور "البيئة الرقابية".

(ISSN: 2356 - 9492)

من حيث التبعية: ان ادارة المراجعة الداخلية تتبع في عملها لجنة المراجعة، حيث يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي على الأقل إلى لجنة المراجعة يوضح به نتائج أعماله وذلك وفقًا لما ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات.

ونستنتج مما سبق، ان مالك شركة الشخص الواحد كما ذكرنا سالفا يجوز له ان يقوم بتشكيل لجنه مراجعه في شركته، ويجوز له ان يكتفى بتلك اللجنة فقط ولا يلتزم بتأسيس ادارة المراجعة الداخلية، إذا كان طبيعة نشاط شركته وحجم رأسمالها محدود، وعلة ذلك:

- ان هدف لجنة المراجعة وادارة المراجعة الداخلية متقارب كما ذكرنا، فاذا كانت شركة الشخص الواحد شركة بسيطة من حيث الغرض ورأس المال فلا داعي لأن نشق على مالك الشركة بتأسيس لجنة وادارة للمراجعة، حيث ان لجنة المراجعة يمكن لها القيام بمهامها دون الحاجة الى ادارة المراجعة الداخلية.
- ان ادارة المراجعة الداخلية هى ادارة تابعه ومساعدة للجنة المراجعة ومن ثم يمكن لمالك شركة الشخص الواحد ان يستغنى عن ادارة المراجعة الداخلية، ويكلف لجنة المراجعة بكافة المهام بمفردها.
- ان مالك شركة الشخص الواحد بالطبع كما ذكرنا عليه تحديد مدى احتياج شركته لتأسيس ادارة المراجعة الداخلية من عدمه وتبرير ذلك وفقا لقاعدة "الالتزام والتفسير" والتى سبق وان أشرنا اليها.

ثالثا: دارة المخاطر([٣]):

ايضًا فقد سبق وذكرنا انه يجوز لمالك شركة الشخص الواحد تأسيس لجنة للمخاطر والمنصوص عليها بالمحور الثالث من الباب الثانى بالدليل المصري لحوكمة الشركات، ومهمه تلك اللجنة هو حماية الشركة من المخاطر التى قد تتعرض لها اثناء مباشرة عملها([٤])، وقد نص المحور الرابع من ذات الباب على انه يجوز

([١])Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE – A STUDY, Global Journal For Research Analysis, 2023. P94.

([٢])Fang Chen, How Does a One-Person Company Build the “Joint Liability Firewall”, In book: Essential Knowledge and Legal Practices for Establishing and Operating Companies in China, Springer Singapore, Op Cit.p1.٣٢

([٣]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٣/٤/٢) من المحور الرابع محور "البيئة الرقابية".

([٤])Ahmad Yani, Comparative Review Of The Practices Of Sole Proprietorship Company

للشركات ان تؤسس ادارة المخاطر، ومن ثم يجوز لأى نوع من الشركات ان تؤسس لجنة مخاطر وادارة مخاطر ايضا معا، او تؤسس أيا منهما وذلك بالطبع وفقا لما تحتاجه الشركة، وشركة الشخص الواحد كغيرها من الشركات يجوز لها أن تؤسس لجنة مخاطر او ادارة مخاطر وفقا لما يحدده مالكها، وبالتالى يجوز لشركة الشخص الواحد وفقًا لما يري مالكها:

- ان تؤسس لجنة مخاطر فقط.
- او ان تؤسس ادارة مخاطر فقط.
- او ان تؤسس لجنة مخاطر وايضًا ادارة مخاطر معًا.

وبالطبع فأن مالك شركة الشخص الواحد سوف يختار من بين تلك الاختيارات السابقة وفقا لطبيعة نشاط شركته والمخاطر المحتملة التى قد تتعرض لها شركة الشخص الواحد([1]).

رابعًا: إدارة الالتزام ([2]):

وفقًا لما نص عليه الدليل المصرى لحوكمة الشركات في ذلك الإطار، فأن إدارة الالتزام هي إدارة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والمشورة وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة، تجنبا للإضرار بسمعة الشركة أو تعرضها لعقوبات ناتجة عن عدم الالتزام([3]).

ومن ثم فأن ادارة الالتزام هى من اهم الادارات التى يجب على شركة الشخص الواحد ان تؤسسها، فهى الادارة التى تراقب الشركة من حيث مدى التزامها بالقوانين الرقابية التى يجب عليها الالتزام بها لتجنب تعرضها

.٧Supervision Mechanism, Prophetic Law Review 5(2), 2023.p1

([1]) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p٣٣.

([2]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٤/٤/٢) من المحور الرابع محور "البيئة الرقابية".

([3])Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE – A STUDY, Global Journal For Research Analysis, 2023. P102.

(ISSN: 2356 - 9492)

للعقوبات([1])، وما احوج شركة الشخص الواحد لعمل تلك الادارة حيث انها تزيد من دعم الائتمان والثقة في تلك الشركة لمصلحة اصحاب المصالح المتعاملين مع شركة الشخص الواحد ([2]).

ويجب على مالك شركة الشخص الواحد ان يقوم بوضع السياسات العامة لإدارة الالتزام وطريقه عملها على ان تكون واضحة لجميع العامليين بالشركة([3]).

ويلتزم مالك شركة الشخص الواحد وجميع العاملين بالشركة بتطبيق سياسات الالتزام وتقع عليهم مسؤولية في حال عدم تطبيقها.

ولعل من أبرز مسئوليات إدارة الالتزام في شركة الشخص الواحد على سبيل المثال ما يلي:

- المتابعة الدائمة والتأكد من التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين الملزمة والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة.
- التأكد من ومتابعة مدى التزام كافة العاملين باللوائح والسياسات والمواثيق الداخلية بما في ذلك ميثاق الأخلاق والسلوك المهني.
- التأكد من وجود ومراجعة خطة تحديث بيانات العملاء.
- التأكد من عدم وجود ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية بالشركة بما فيها ممارسات غسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب، وتلقي البلاغات والتحقيق فيها بشكل موضوعي.

خامسًا: ادارة الحوكمة ([4]):

نص المحور الثالث من الباب الثانى من الدليل المصرى لحوكمة الشركات على انه يجب على كافة الشركات ان تؤسس لجنة للحوكمة بالشركة، وقد ذكرنا سابقا انه يجب على مالك شركة الشخص الواحد ان يؤسس لجنة حوكمة بشركته، ولكن دليل الحوكمة جاء بالمحور الرابع منه بالنص على تأسيس إدارة الحوكمة وكما هو الامر وكما ذكرنا سابقا فيما يتعلق بلجنة المراجعة وادارة المراجعة، ولجنة المخاطر وإدارة المخاطر فأن الامر لا يختلف عنه فيما يتعلق بلجنة الحوكمة وادارة الحوكمة، حيث يجوز لشركة الشخص الواحد ان تكتفي بلجنة الحوكمة

([1]) Racha Yaghi, Corporate governance codes: A controversial efficiency?. Op Cit.p٢٢.

([2]) Cornelis A. de Kluyver, Corporate Governance, Saylor Foundation, University of Oregon, the U.S, 2012.p22.

([3]) د. يسرية محمد عبد الجليل، مرجع سابق الإشارة، ص ٢٠٥.

([4]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٢/٤/٥) من المحور الرابع محور "البيئة الرقابية".

ولا تؤسس ادارة الحوكمة وفقا لطبيعة نشاطها، ويجوز لمالك شركة الشخص الواحد ان يؤسس لجنة وادارة للحوكمة اذا رأى جدوى لذلك، وتهدف إدارة الحوكمة بالشركة إلى المساعدة على توطيد وارساء مبادئ الحوكمة، ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها([1])، وتكون تبعيتها الفنية والتقريرية للجنة الحوكمة.

ويتمثل دور إدارة الحوكمة في شركة الشخص الواحد على سبيل المثال فيما يلي:

- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة من قِبل مالك شركة الشخص الواحد.
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة الشركة.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالشركة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالشركة مع تحديد مسئوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة .
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مالك شركة الشخص الواحد وأصحاب المصالح.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للشركة وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات.

سادسًا: مراقب الحسابات ([2]):

لابد ان يلتزم مالك شركة الشخص الواحد بتعيين مراقب حسابات للشركة وفقا لما ورد بالدليل المصري لحوكمة الشركات، وايضًا ما ورد بقانون الشركات المصري ([3])، حيث يجب على كافة الشركات تعيين مراقب حسابات او اكثر وفقا لطبيعة احتياج الشركة، ويقوم مالك شركة الشخص الواحد بتعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه واختصاصاته وان يضع تحت يده كافة المعلومات المالية التي تمكنه من القيام بعمله ([4])، وبالطبع فأن مراقب الحسابات من العناصر الهامة التى تؤدى الى احكام الرقابة على الشركة وحماية الغير المتعاملين مع شركة الشخص

([1])Racha Yaghi, Corporate governance codes: A controversial efficiency?. Op Cit.p19.

([2]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثانى المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات البند (٦/٤/٢) من المحور الرابع محور "البيئة الرقابية".

([3]) المادة (١٢٨) من قانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١.

([4]) د. ناريمان عبد القادر، مرجع سابق الإشارة، ص ٤٢٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

الواحد، حيث ان مراقب الحسابات يلعب دورا رئيسيا في تفعيل نظام الحوكمة، من خلال حقة في ابلاغ الجهة المسؤولة في الشركة عن أي مخالفات تحدث وخاصة المخالفات المالية ([1]).

([1]) د. سلامة عبد الصانع امين علم الدين، الرقابة كأداة من ادوات حوكمة الشركات، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص ٢٤١.

المبحث الثالث

مدى ملائمة انطباق قواعد الافصاح والشفافية الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد

تمهيد وتقسيم:

الافصاح والشفافية في مجال الشركات يعنى بشكل عام اتاحة المعلومات والبيانات المؤثرة في اتخاذ القرارات بكل وضوح ومصداقية لكل من يهمه الامر، وقد اعطى الدليل المصري لحوكمة الشركات عناية خاصة لمجال الافصاح والشفافية في قطاع الشركات حيث انه هو الدعامة الاساسية التى تقوم عليها فكرة وفلسفة الحوكمة، ولعل ذلك ايضا يرتبط ارتباط وثيق بالتقدم الهائل الذى نعيشه في مجال سرعة نقل المعلومات وتداولها بسرعه فائقة في العالم بأثرة وهو ما قصد دليل حوكمة الشركات مواكبته لما له من اثار ايجابية تنعكس على الشركة ذاتها وعلى قطاع الاستثمار بأكمله، وشركة الشخص الواحد كغيرها من الشركات عليها ان تلتزم بتطبيق قواعد الافصاح والشفافية بكل مصداقية حتى تنعم بمزايا تطبيقها وفقا لما ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات، وعليه فسوف نقسم ذلك المبحث الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: المقصود بقواعد الافصاح والشفافية وشروطها في شركة الشخص الواحد.

المطلب الثانى: ماهية المعلومات الجوهرية والافصاح المالى وغير المالى في شركة الشخص الواحد.

المطلب الثالث: ادوات الافصاح في شركة الشخص الواحد.

المطلب الاول

المقصود بقواعد الافصاح والشفافية وشروطها في شركة الشخص الواحد

اولا: المقصود بقواعد الإفصاح والشفافية التى يجب ان تطبقها شركة الشخص الواحد.

(ISSN: 2356 - 9492)

عرف الدليل المصرى لحوكمة الشركات المقصود بمصطلح الإفصاح ومصطلح الشفافية كلاً على حدى حيث اورد لكل مصطلح تعريف مستقل عن الاخر([١])، ومصطلح الإفصاح وفقا لما نص عليه دليل الحوكمة يعنى :" إتباع سياسة الوضوح الكامل واظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن الشركة والتي تهم المستثمرين والأطراف ذات الصلة وكافة أطراف مجتمع الاستثمار، ووضعها في متناول تلك الأطراف بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة".

أما مصطلح الشفافية وفقا لما نص عليه دليل حوكمة الشركات يعنى:" توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات من أجل تيسير اتخاذ القرارات"، وقد ذهب البعض الى تعريف الشفافية على انها "هى مبدأ يسمح بإيجاد بنية تمكن من الوصول الى المعلومات والبيانات والقرارات والاحداث المتعلقة بالشركة بشكل ميسر" ([٢]).

ووفقا لما سبق فأن شركة الشخص الواحد بالطبع عليه ان تلتزم بقواعد الافصاح والشفافية وفقا للمفهوم الذى ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات، فمالك شركة الشخص الواحد عليه ان يتبع سياسة الوضوح الكامل في اظهار كافه المعلومات والحقائق عن الشركة للأطراف المعنية حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب عند التعامل مع شركة الشخص الواحد([٣])،([٤]).

ثانيًا: الشروط التى يجب ان تلتزم بها شركة الشخص الواحد في المعلومات المفصح عنها:

يجب على شركة الشخص الواحد ان تلتزم بمجموعه من الشروط والضوابط في المعلومات التى تفصح عنها([٥])، حتى تكون المعلومات جوهرية ومؤدية لهدفها المقصود ([٦])، وتلك الشروط ورد النص عليها بالدليل المصرى لحوكمة الشركات وهى كما يلى:

([١]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (١/٣).

([٢]) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة ، ص ٢١٨.

([3]) Cornelis A. de Kluyver, Corporate Governance, Saylor Foundation, Op Cit.p82.

([٤]) Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Op Cit.p٩٠.

([٥])Racha Yaghi, Corporate governance codes: A controversial efficiency?. Op Cit.p٣١.

([٦]) د. احمد على محمد حسين خضر، مرجع سابق الاشارة، ص ٢١٩.

١. يجب عرض المعلومات بشكل دقيق وميسر ومفهوم ([1]).
٢. يجب ان تكون المعلومات التى تلتزم شركة الشخص الواحد بالإفصاح عنها دورية وموثقة.
٣. كما يجب ان تكون تلك المعلومات ذات مصدقيه وقابلة للقياس والمقارنة.
٤. كذلك يجب ان تقدم تلك المعلومات في الوقت المناسب.
٥. وايضًا يجب ان تكون المعلومات المفصح عنها واضحة وصادقة وغير مضلله لمن له الحق في الاطلاع عليها.
٦. كما يجب ان تلتزم شركة الشخص الواحد بتقديم تلك المعلومات في وقت واحد لكافة الاطراف المعنية من خلال قنوات الافصاح المتاحة.
٧. ايضًا تلتزم شركة الشخص الواحد بالإفصاح عن كافة الاحداث الجوهرية فور حدوثها ودون انتظار.

- **استثناء:**

يجوز لشركة الشخص الواحد الا تفصح عن بعض المعلومات السابقة وتستثنى بعضها في حاله واحده وهى ان يكون من شأن الافصاح عن تلك المعلومات التأثير على الوضع التنافسي للشركة في مجال الاسواق التى تعمل فيها([2])، ومن ثم يجوز لشركة الشخص الواحد ان تحجب بعض المعلومات في حالة كون الافصاح عن تلك المعلومات سوف يترتب عليه اثار سلبية على الشركة، وضعف في قدرتها التنافسية مع باقي الشركات التى تنفسها في مجال نشاطها([3])، ونرى ان ذلك الاستثناء في محله حيث اقام التوازن العادل بين الهدف من الافصاح والشفافية وبين مصلحة الشركة، ولكن التمسك بذلك الاستثناء واستعماله مرهون بشرط ان يكون استخدامه بحسن نيه، بحيث لا تخفي شركة الشخص الواحد المعلومات التى لا تؤثر على وضع الشركة التنافسي ولا تفصح عنها لمن يهمه الامر متعللة بأن الافصاح عن تلك المعلومات سوف يؤثر ويضعف الشركة في مجال العمل، بل يجب ان تلتزم

([1]) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة ، ص ١٧٠.
([2]) Cornelis A. de Kluyver, Corporate Governance, Saylor Foundation, Op Cit.p٨٣.
(3)Shamsher Mohamad, Zulkarnain Muhamad Sori, An Overview of Corporate Governance: Some Essentials, Electronic Journal, 2011, DOI:10.2139/ssrn.1817091.p25.

(ISSN: 2356 - 9492)

شركة الشخص الواحد وكافة الشركات ايضًا باستعمال ذلك الاستثناء بحسن نية وفي موضعه حتى لا تتعرض للمسائلة ([1]).

- **حالات تعرض شركة الشخص الواحد للمسؤولية الناتجة عن عدم الالتزام بقواعد الافصاح والشفافية.**

حيث يوجد بعض الحالات التى قد تعرض شركة الشخص الواحد للمسؤولية اذا لم تلتزم بقواعد الافصاح والشفافية المنصوص عليها بالدليل المصري لحوكمة الشركات، وقد اطلق عليها البعض معوقات الشفافية والافصاح او صور لممارسات الافصاح الخاطئة ([2])، ونذكر منها على سبيل المثال:

١. الاخفاء العمدى لبعض المعلومات وعدم الافصاح عنها([3]).
٢. عدم كفاية المعلومات المفصح عنها فى المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة.
٣. وجود فساد بشركة الشخص الواحد او عدم احترام للقوانين والتشريعات الخاصة ([4]).
٤. الجهل وعدم الالمام بالقدر الكافي بالمعلومات الالزامية الواجب توافرها والافصاح عنها.
٥. عدم وجود اطار قانونى بشركة الشخص الواحد خاص بتطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ([5]).

المطلب الثانى

ماهية المعلومات الجوهرية والافصاح المالى وغير المالى في شركة الشخص الواحد

اولاً: المعلومات التى تلتزم شركة الشخص الواحد بالإفصاح عنها([6]).

وفقا لتعريف مصطلح الإفصاح المشار اليه سابقا يمكن ان نحدد ماهية المعلومات الجوهرية التى تلتزم شركة الشخص الواحد وكافة الشركات بشكل عام بالإفصاح عنها وهي كما يلى:

([1]) د. عصام حنفي محمود، التزام الشركات بالإفصاح والشفافية، الناشر دار النهضة العربية،.٢٠٠٦، ص ٩.

([2]) د. سلامة عبد الصانع امين علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، الناشر دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ٢٤٥.

([3]) د. عصام حنفي محمود، مرجع سابق الاشارة، ص ١٠ وما بعدها.

([4])Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE –,Op Cit. P ٩٩.

([5]) د. سلامة عبد الصانع امين علم الدين، مرجع سابق الاشارة، ص ٢٤٤.

([6]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (٢/٣).

١. المعلومات والحقائق المالية للشركة " الافصاح المالى"([١]):

يجب أن تفصح شركة الشخص الواحد من خلال الوسائل المختلفة عن معلومات الشركة المالية التي تهم أصحاب المصالح، مثل قوائمها المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك السياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول والارباح التى حققتها([٢]).

٢. المعلومات والحقائق غير المالية للشركة" الافصاح غير المالى"([٣]):

كذلك تلتزم شركة الشخص الواحد بالإفصاح عن المعلومات غير المالية او ما يسمى بالإفصاح غير المالى للشركة لكافة اصحاب المصالح المتعاملين مع الشركة، وهو يشمل المعلومات الداخلية لشركة الشخص الواحد والتي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة واسترا تيجيتها المستقبلية، والكفاءات الإدارية بالشركة والسير الذاتية لهم وكذلك نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة، كما على الشركة الإفصاح عن أهم المخاطر التي قد تواجهها وسبل مواجهتها، بالإضافة إلى تقرير مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات بما يحقق لها أفضل معدلات استدامة ممكنة على المدى الطويل ([٤]).

٣. المعلومات الخارجية الجوهرية:

يجب على شركة الشخص الواحد ان تفصح عن المعلومات الخارجية الجوهرية التي تؤثر عليها واعداد مقارنات عنها والتي قد تؤثر على استمرارية الأعمال، مثل مدى توافر الثروات الطبيعية والمواد الخام والطاقة التي تعتمد عليها الشركة، او القدرة على التعامل مع تقلباتها([٥]).

٤. الاحداث الجوهرية التى تمر بها الشركة:

([١]) د. محمد طارق يوسف، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية، منشورات جمعية المحاسبين المصرية، ٢٠٠٧، ص ١٨.

([٢])Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE –,Op Cit. P ١١١.

([٣]) د. احمد بركات مصطفي، مسؤولية البنك عن تقديم المعلومات والاستشارات المصرفية– دراسة مقارنة، الناشر دار النهضة العربية، سنة الطبع ٢٠٠٦، ص ١٤.

([٤]) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة ، ص ٢٢٠.

([٥]) Paramata Bhuvanes Wari, CORPORATE GOVERNANCE – LAW and POLICY PERSPECTIVES, Scholarly Research Journal for Interdisciplinary Studies 8(65), 2022. P43.

(ISSN: 2356 - 9492)

ايضا يجب على شركة الشخص الواحد ان تفصح وتوضح كافة الاحداث الجوهرية التى تمر بها الشركة في اى وقت بشفافية عالية الى كافة الاطراف المتعاملين معها، سواء كانت تلك الاحداث تتعلق بمعلومات مالية او غير مالية.

٥. المعلومات الاضافية او الاختيارية:

حيث يجوز لشركة الشخص الواحد ان تقدم معلومات اضافية او قدر اكبر من المعلومات الاضافية التى لا تنص عليها التشريعات لذوى الشأن بهدف جذب ثقه المتعاملين مع الشركة ويسمى هذا بالافصاح الاختيارى (١)، على عكس الافصاح الإجباري او الإلزامي الذي تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية والمصرية وتلزم به الشركات (٢).

ثانيا: الاطراف المعنية التى تلتزم شركة الشخص الواحد بالإفصاح لهم:

ايضًا حدد الدليل المصري لحوكمة الشركات عند تعريف مصطلح الإفصاح الاطراف التى يجب الافصاح عن المعلومات لهم، ونستطيع ان نحددهم في الإطار التالى:

- المستثمرين الحاليين أو المرتقبين، وكافة أطراف مجتمع الاستثمار بشكل عام.
- كافة الاطراف ذات الصلة، مثل اصحاب المصالح في شركة الشخص الواحد وتعرف الأطراف صاحبة المصالح بأنها أفراد أو مجموعات لها مصالح مشروعة في الجوانب المختلفة للشركة (٣)، مثل العاملين بالشركة، والدائنين، والعملاء، والموردين، والمجتمع.
- كافة الجهات الرقابية، ولم يذكرها دليل الحوكمة صراحة في تعريف مصطلح الإفصاح ولكنها بالطبع من الاطراف الاساسية التى يجب الإفصاح لها بكافة المعلومات، حيث يحق للجهات الرقابية مراجعة بيانات الشركة التى تعبر عن المركز الواقعى للشركة (٤)،(٥).

---

(١) د. محمد طارق يوسف، مرجع سابق الاشارة ، ص ١٦.

(٢) د.عصام حنفي محمود، مرجع سابق الاشارة، ص ١٠ وما بعدها.

(٣) د. طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية ، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٤٩٧.

(٤) د. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، الرقابة كأداة من ادوات حوكمة الشركات، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص ٨٥.

(٥) Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE –,Op Cit. P ٩٩.

- مالك شركة الشخص الواحد، وذلك في حالة ان يكون مالك شركة الشخص الواحد لا يدير الشركة بنفسه وقد فوض شخص اخر بأدرة الشركة، حيث يجب على ذلك المدير المفوض ان يفصح بكل شفافية عن كافة المعلومات لمالك شركة الشخص الواحد وهذا حق اصيل وبديهى لمالك تلك الشركة([1]).

ثالثًا: اهمية علاقات المستثمرين في شركة الشخص الواحد([2]):

وفقا للدليل المصرى لحوكمة الشركات يجب على مالك شركة الشخص الواحد ان ينشأ إدارة لعلاقات المستثمرين بالشركة، ويعيين لها مسؤول مختص يعمل على تحقيق اهدافها، ولا يخفي على احد اهمية العلاقات مع المستثمرين الحاليين او المرتقبين لأى شركة، حيث ان وظيفة علاقات المستثمرين هي أحد أبرز الأنشطة الرئيسية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ([3])، حيث أنها وظيفة استراتيجية مستقلة تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وفتح قنوات الاتصال بذوي العلاقة بسوق المال والاستثمار، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على شركة الشخص الواحد فيما يلي:

- رؤية المستثمرين للأداء الحالي للشركة وتوقعاتهم للأداء المستقبلي([4]).
- زيادة ثقة المتعاملين مع شركة الشخص الواحد وأصحاب المصالح، وكذلك الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة.

ومسئول علاقات المستثمرين يجب أن يشترك في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمالك شركة الشخص الواحد بصفة مستمرة([5]).

([1]) د. ناريمان عبد القادر، مرجع سابق الإشارة، ص ٤١٩.

([2]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (٣/٣).

([3]) د. رضوان هاشم حمدون عثمان، مرجع سابق الاشارة ، ص ١٧٠.

(٤) Paramata Bhuvanes Wari, CORPORATE GOVERNANCE – LAW and POLICY PERSPECTIVES,Op Cit. pP51.

(٥)Yuan Qu, Research on the Governance of the State-owned Proprietorship Companies, Frontiers in Business Economics and Management 10(1), 2023.p67.

(ISSN: 2356 - 9492)

ولعل من أبرز مهام وظيفة علاقات المستثمرين في شركة الشخص الواحد ما يلي:

- وضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مالك شركة الشخص الواحد.
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مالك شركة الشخص الواحد.
- الحفاظ علي المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر علي ربحيتها.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقا لقواعد الإفصاح المعمول بها .
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي .
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقا للخطة المعدة لذلك مسبقا، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الالكتروني للشركة ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير الصحفية، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة واعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

المطلب الثالث

ادوات الافصاح في شركة الشخص الواحد

حدد الدليل المصرى لحوكمة الشركات الوسائل والادوات التى من خلالها تستطيع شركة الشخص الواحد ان تقوم بدورها المطلوب منها فيما يتعلق بتفعيل قواعد الافصاح والشفافية، وذلك من خلال مجموعه من التقارير تلتزم شركة الشخص الواحد بأعدادها وتقديمها الى الجهات المعنية، وبالطبع فيوجد بعض التقارير التى لا تلتزم بها شركة الشخص الواحد لعدم ملائمتها لطبيعتها مثل تقرير مجلس الادارة، ومن ثم فسوف تلتزم شركة الشخص الواحد بأعداد التقرير السنوى للشركة، وتقرير الحوكمة، وتقرير الافصاح، وتقرير الاستدامة، وما يتعلق بالموقع

الإلكتروني للشركة([1])، وسوف نسرد فيما يلى اهم المعلومات التى يجب ان تشتمل عليها تلك التقارير وفقًا لما ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات:

اولاً: التقرير السنوى لشركة الشخص الواحد([2]):

تلتزم شركة الشخص الواحد بأن تصدر تقريراً سنويًا يضم ملخص عن القوائم المالية للشركة، بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين.

ولابد وأن تتسم لغة التقرير السنوي بالوضوح والسهولة حتى يتمكن القارئ العادي من فهمها، كما يفضل أن يصدر التقرير باللغتين العربية والإنجليزية ليسير على جميع الأطراف الاطلاع عليه أيا كانت جنسياتهم.

ويعد التقرير السنوي من أهم مصادر المعلومات للمستثمر الحالي والمرتقب عن شركة الشخص الواحد ونشاطها وموقفها المالي([3])، وهو بمثابة تقرير من إدارة الشركة لكافة المهتمين بها عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية

وما تهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة، ويحتوي التقرير السنوي على ما يلي على الأقل:

" كلمة مالك شركة الشخص الواحد- الرؤية والهدف -استراتيجية الشركة -تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها -تحليل السوق الذي تعمل به الشركة- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية- تحليل المركز المالي للشركة -تقرير عن الحوكمة -تقرير عن المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة -تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة".

ثانيًا: تقرير الحوكمة لشركة الشخص الواحد([4]):

([1]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (٣/٤).

([2]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (٣/٤/١).

([3]) Paramata Bhuvanes Wari, CORPORATE GOVERNANCE – LAW and POLICY PERSPECTIVES,Op Cit. p5.

([4]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (٣/٤/٣).

(ISSN: 2356 - 9492)

وهو تقرير يوضح مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة في شركة الشخص الواحد، وكذلك يوضح المبررات عن عدم الالتزام ببعض تلك التطبيقات طبقا لقاعدة الالتزام أو التفسير، ويجب ان يضم على الأقل ما يلي:

" المقدمة واجراءات تطبيق الحوكمة في شركة الشخص الواحد- تشكيل لجان شركة الشخص الواحد- الهيكل التنظيمي -العلاقات مع اصحاب المصالح- ما اتخذ من إجراءات ضد شركة الشخص الواحد أو مالكها أو مديريها من قبل الجهات الرقابية أو القضائية -تقييم نظام الرقابة الداخلية والالتزام - مدى الالتزام بقواعد الإفصاح- كل المعلومات الهامة ذات الصلة بحوكمة الشركات- الخطة الموضوعة لاستكمال تطبيقات الحوكمة".

ثالثًا: تقرير الإفصاح لشركة الشخص الواحد([1]):

وهو تقرير ربع سنوي يعد من قبل مالك شركة الشخص الواحد بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها، ويضم على الأقل ما يلي:

" بيانات الاتصال بالشركة- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به - تشكيل اللجان المختلفة بشركة الشخص الواحد".

رابعًا: تقرير الاستدامة لشركة الشخص الواحد(٢):

على شركة الشخص الواحد أن تصدر تقرير متوازن عن الاستدامة، يشتمل على إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويعرض هذا التقرير قيم ومبادئ الشركة ويوضح العلاقة بين استراتيجيتها والتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وعلى الشركة أن تراعى عند إعداد هذا التقرير ضمان تحقيق الشفافية والدقة والاكتمال والشمولية والحيادية، أو أن تكون بيانات التقرير والأرقام الواردة فيه قابلة للمقارنة، أو ان تكون المعلومات الواردة به ملائمة لاحتياجات أصحاب المصالح، وفي توقيتات منتظمة تسمح بتوفير المعلومات في الوقت المناسب للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

ويحقق الإفصاح عن الاستدامة مجموعة من المنافع لشركة الشخص الواحد تتمثل في دعم سمعة الشركة والتحسين المستمر في الأداء والالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية في المجالات البيئية والاجتماعية، وكذلك كيفية إدارة مخاطر الشركة، فضلا عن سبل تحفيز العاملين بها ([3]).

([1]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (٣/٤/٤).

([2]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث" الإفصاح والشفافية" البند (٣/٤/٥).

([3]) Cornelis A. de Kluyver, Corporate Governance, Saylor Foundation, Op Cit.p٩٣.

ويجب أن يتضمن تقرير الاستدامة الجوانب الآتية على الأقل:

- سياسة الحوكمة ورقابة السلوك المهني للعاملين.
- سياسة الشركة تجاه البيئة التي تعمل فيها وتأثيرها عليها.
- العلاقات الحكومية والمشاركات السياسية للشركة([1]).
- سياسة الشركة الخاصة بعلاقات العاملين وحقوق الإنسان وسياسات ضمان عدم التمييز.
- جودة المنتجات والخدمات المقدمة من الشركة ونظام التعامل مع الشكاوى.
- ضمان استمرارية الأعمال وادارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات .
- سياسات مكافحة الغش والفساد.
- سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية لشركة الشخص الواحد.

خامسًا: الموقع الإلكتروني لشركة الشخص الواحد(٢):

يجب أن يكون لدى شركة الشخص الواحد موقع على شبكة المعلومات الدولية، ويفضل أن يكون الموقع باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويجب تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر واتاحة إمكانية التواصل مع الشركة بسهولة مع الالتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي تتلقاها الشركة من خلاله([3]).

ويجب أن يتضمن الموقع الالكتروني لشركة الشخص الواحد على الأقل ما يلي:

- نبذة عن الشركة ورؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها.
- اسم مالك شركة الشخص الواحد وتشكيل لجان الشركة.
- معلومات عن نشاط الشركة ومنتجاتها ونطاق عملها.
- التقارير السنوية للشركة.
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية المقارنة بفترات سابقة.
- صفحات علاقات المستثمرين وكيفية الاتصال المباشر بها.
- سياسة حوكمة الشركات.
- سياسة المسئولية الاجتماعية.
- كيفية تلقي مقترحات وشكاوى العملاء.
- عنوان وبيانات الاتصال بالشركة وفروعها.

([1]) Paramata Bhuvanes Wari, CORPORATE GOVERNANCE – LAW and POLICY PERSPECTIVES,Op Cit. P62.

([2]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦. الاصدار الثالث. الباب الثالث " الإفصاح والشفافية" البند (٣/٤/٦).

([3]) Paramata Bhuvanes Wari, CORPORATE GOVERNANCE – LAW and POLICY PERSPECTIVES,Op Cit. P٧٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

الخاتمة

بعد ان تناولنا موضوع الدراسة السالف الذكر والخاص "بمدى قابلية تطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد"، بالفحص والتحليل القانوني المناسب خلصنا الى ان شركة الشخص الواحد هي شركة تجاريه استحدثها قانون الشركات المصري، ومن ثم نستطيع ان نطبق عليها قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ذلك الدليل الذى يهدف الى مساعدة كافة الشركات التي تعمل داخل جمهورية مصر العربية في اتباع افضل الطرق للإدارة من خلال وضع معاير وضوابط تنظم عمل الشركة والقائمين عليها، وشركة الشخص الواحد كغيرها من الشركات التجارية تخضع لنطاق تطبيق قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات وفقا لطبيعتها وتكوينها، حيث يمكن ان نستثنى شركة الشخص الواحد من تطبيق بعض احكام قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات لاختلاف طبيعتها وتكوينها ولكن اغلب احكام الدليل يمكن لنا ان نطبقها على شركة الشخص الواحد.

حيث نص الدليل المصري لحوكمة الشركات على اربع محاور رئيسية لحوكمة الشركات؛ المحور الاول وهو الجمعية العامة للمساهمين، والمحور الثانى وهو مجلس الادارة، والمحور الثالث وهو لجان مجلس الادارة، والمحور الرابع وهو البيئة الرقابية، وقد استبعدنا المحور الأول لعدم ملائمة انطباقه مع طبيعة شركة الشخص الواحد، اما المحاور الاخرى فقد تتناسب بعض الشيء مع شركة الشخص الواحد ومن ثم يمكن تطبيق بعضها، وأيضا فقد انتهيا الى ان شركة الشخص الواحد عليها ان تلتزم بتطبيق كل ما يتعلق بقواعد الافصاح والشفافية الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات.

(ISSN: 2356 - 9492)

النتائج

نستخلص من خلال درستنا السابقة بعض النتائج القابلة للتطبيق على شركة الشخص الواحد فيما يتعلق بمدى التزامها بتطبيق احكام الدليل المصري لحوكمة الشركات، ونسرد تلك النتائج فيما يلي:

- ان قواعد حوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات صيغت بحيث تتلاءم مع جميع انواع الشركات التى تعمل في جمهورية مصر العربية، ومن ثم فأن قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات تتلاءم من حيث القابلية للتطبيق مع شركة الشخص الواحد.
- ان الدليل المصري لحوكمة الشركات لم ينص صراحه على تطبيق قواعد الدليل على شركة الشخص الواحد، ولكنه نص بشكل عام على ان نطاق تطبيقه يشمل كافة الشركات في جمهورية مصر العربية، ومن ثم فان الدليل المصري لحوكمة شركات يشمل بالتطبيق ضمنيا شركة الشخص الواحد، لكونها شركة من الشركات المنصوص عليها قانونا.
- تطبيق قواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات تتأثر بطبيعة تكوين الشركة ولكنها لا تتأثر بطبيعة نشاط الشركة، فأي ما كان نشاط شركة الشخص الواحد فأنها تلتزم بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وكافة الشركات بشكل عام، ام طبيعة تكوين شركة الشخص الواحد قد تؤثر في مدى التزامها ببعض قواعد الدليل المصرى لحوكمة الشركات من حيث التطبيق مثل عدم التزام شركة الشخص الواحد فيما يتعلق بقواعد حقوق المساهمين الواردة بدليل حوكمة الشركات.
- ان تطبيق حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد له العديد من المزايا التى تعود على الشركة بالنفع وعلى المجتمع بأثرة.
- كذلك فأن تطبيق حوكمة الشركات في شركة الشخص الواحد يؤدى الى احداث توازن في العلاقة ما بين مالك الشركة والغير المتعاملين مع الشركة مثل العاملين بالشركة، والمتعاملين مع الشركة مثل العملاء والدائنين والموردين وأجهزة الدولة، مما ينعكس بشكل ايجابي على حماية مصلحة كل من يتعامل مع الشركة.
- تطبيق حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد يؤدى الى استدامه الشركة والتزامها بمعاير الاستدامة من حيث تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والمحافظة على البيئة.
- انه يجوز لمالك شركة الشخص الواحد ان يؤسس بعض اللجان المنصوص عليها بالدليل المصري لحوكمة الشركات والخاصة بالشركات التى يوجد بها مجلس ادارة، والتى قد تتناسب مع طبيعة شركة الشخص الواحد مثل لجنه المراجعة، وادارة المخاطر، والحوكمة، كذلك يجوز لمالك شركة الشخص الواحد ان يؤسس بعض

اللجان الاخرى إذا كان هناك ضرورة لذلك مثل لجنة المسئولية الاجتماعية، ولجنة السلامة والصحة المهنية، ولجنة حماية البيئة.

- ان شركة الشخص الواحد كغيرها من الشركات يقع عليها الالتزام بمحور البيئة الرقابية وتفعيلة والوارد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات، وان الشخص المنوط به الالتزام بتفعيل محور البيئة الرقابية هو مالك شركة الشخص الواحد وفقا لطبيعة نشاط الشركة.
- كذلك تلتزم شركة الشخص الواحد بتطبيق قواعد الافصاح والشفافية وفقا للمفهوم الذي ورد بالدليل المصرى لحوكمة الشركات، فمالك شركة الشخص الواحد عليه ان يتبع سياسة الوضوح الكامل في اظهار كافة المعلومات والحقائق عن الشركة للأطراف المعنية بذات الشروط التى حددها دليل الحوكمة.

(ISSN: 2356 - 9492)

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. د. احمد بركات مصطفي، مسؤولية البنك عن تقديم المعلومات والاستشارات المصرفية- دراسة مقارنة، الناشر دار النهضة العربية، سنة الطبع ٢٠٠٦.

٢. د. حنان عبد العزيز مخلوف، مسؤولية مجلس ادارة شركة المساهمة في ضوء مبادئ حوكمة الشركات، بدون ناشر. ٢٠٠٧.

٣. د. خليل فيكتور تادرس، القانون التجارى " نظرية الاعمال التجارية- الشركات التجارية"، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنه طبع.

٤. د. رحاب محمود داخلى على، القانون التجارى السعودى، الناشر مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ٢٠١٦.

٥. د. سالم محمد الدرمكى، النظام القانوني لمجلس إدارة شركة المساهمة العامة في سلطنة عمان (دراسة مقارنه مع القانون المصري)، الناشر دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠٨.

٦. د. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، مسؤولية مجلس ادارة الشركة المساهمة ولجانه عن حوكمة الشركات، الناشر دار النهضة العربية، ٢٠١٦.

٧. د. سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.

٨. د. طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٩. د. عصام حنفي محمود، التزام الشركات بالإفصاح والشفافية، الناشر دار النهضة العربية.٢٠٠٦

١٠. د. فايز نعيم رضوان، المشروعات الفردية ذات المسؤولية المحدودة، الناشر مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٩٠.

١١. د. فوزي محمد سامى، شرح القانون التجارى، الناشر دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.

١٢. د. محمد فريد العريني، الشركات التجارية " المشروع التجارى الجماعى بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الاشكال" الناشر دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية. سنة ٢٠٠٨.

١٣. د. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة،2015 .

١٤. د. ناريمان عبد القادر، الاحكام العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، الطبعة الاولى، الناشر دار النهضة العربية، ١٩٩١.
١٥. د. هشام زوين، الموسوعة العلمية في تأسيس الشركات التجارية والمدنية وممارسات البورصة وهيئة سوق المال ومشكلات غسل الاموال في ضوء الفقه والقضاء والتشريع والمحاماة "، المجلد الثالث – شركات الاموال وشركات الاستثمار- الطبعة الاولى- الناشر مركز محمود للإصدارات القانونية – القاهرة، ٢٠٠٨.

ثانيا: رسائل الدكتوراه والماجستير والأبحاث المتخصصة:

١. د. احمد على محمد حسين خضر، حوكمة الشركات في القانون المصري "الافصاح والشفافية"، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١١.
٢. د. خالد عتريس عبد العزيز السيد، انقاذ شركة الشخص الواحد المتعثرة من خطر الافلاس، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعه عين شمس- ٢٠٢٣.
٣. د. رضوان هاشم حمدون عثمان، التنظيم القانونى لحوكمة الشركات في التشريعات العربية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٦.
٤. د. سلامة عبد الصانع امين علم الدين، الرقابة كأداة من ادوات حوكمة الشركات، رسالة دكتورة مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٥.
٥. فاتن عبد النعيم احمد، مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في تعزيز حماية حقوق مساهمى الاقلية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠٢٠.
٦. د. يسرية محمد عبد الجليل، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد في القانون البحرينى، مجلة البحوث القانونية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ٢٠١١.
٧. د. يوسف بن احمد القاسم، شركة الشخص الواحد في نظام الشركات السعودى الجديد، بحث منشور بمجلة جامعة شقراء، العدد العاشر، محرم ١٤٤٠.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

1. Ahmad Yani, Comparative Review Of The Practices Of Sole Proprietorship Company Supervision Mechanism, Prophetic Law Review 5(2), 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

2. Cornelis A. de Kluyver, Corporate Governance, Saylor Foundation, University of Oregon, the U.S, 2012.
3. Dwi Urip Wardoyo, Rafiansyah Rahmadani, Good Corporate Governance Dalam Perspektif Teori Keagenan, Jurnal Ekonomi Manajemen Akuntansi 1(1), 2021.
4. Fang Chen, How Does a One-Person Company Build the ‘‘Joint Liability Firewall’’, In book: Essential Knowledge and Legal Practices for Establishing and Operating Companies in China, Springer Singapore, US, 2022.
5. Irwan Haryowardani, Validity Of The Establishment Of A Limited Liability Company (PT) By One Person, International Journal Of Humanities Education and Social Sciences (IJHESS) 2(3), 2022.
6. Jean Jacques du Plessis, Anil Hargovan, Jason Harris, Principles of Contemporary Corporate Governance, Fourth edition, Cambridge University Press, 2019.
7. Muhammad Farooq, Muhammad Imran Khan, Qadri Aljabri, Muhammad Tahir Khan, Corporate governance and capital structure dynamics: evidence from an emerging market, International Journal of Managerial Finance, 2024.
8. Nigel Kendall, The Holistic Way to Good Corporate Governance, Booklet 1, What is Corporate Governance, BEYOND, COMPLIANCE series, Ipswich, England, 2020.
9. Noriaki Okamoto, The Pursuit of Better Corporate Governance, In book: Institutional Change and Performativity, 2024.
10. Noriaki Okamoto, The Pursuit of Better Corporate Governance, In book: Institutional Change and Performativity, Palgrave Macmillan, US, 2024.

11. Palepogu Chanakya, CORPORATE GOVERNANCE -THE COMMITTEE ON THE FINANCIAL ASPECTS OF CORPORATE GOVERNANCE – A STUDY, Global Journal for Research Analysis, 2023.
12. Paramata Bhuvanes Wari, CORPORATE GOVERNANCE – LAW and POLICY PERSPECTIVES, Scholarly Research Journal for Interdisciplinary Studies 8(65), 2022.
13. Racha Yaghi, Corporate governance codes: A controversial efficiency, Journal of Infrastructure Policy and Development, 8(7):4359, USA, 2024.
14. Shamsher Mohamad, Zulkarnain Muhamad Sori, An Overview of Corporate Governance: Some Essentials, Electronic Journal, 2011, DOI:10.2139/ssrn.1817091
15. Yuan Qu, Research on the Governance of the State-owned Proprietorship Companies, Frontiers in Business Economics and Management 10(1), 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المبحث الاول: مدى ملائمة انطباق الإطار العام للدليل المصرى لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.	
المطلب الاول: شمول نطاق تطبيق قواعد الاطار العام للدليل المصرى لحوكمة الشركات لشركة الشخص الواحد.	
المطلب الثانى: انطباق مفهوم حوكمة الشركات مع شركة الشخص الواحد.	
المطلب الثالث: مزايا تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.	
المبحث الثانى: مدى ملائمة انطباق المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصرى لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.	
المطلب الاول: مدى ملائمة انطباق قواعد محور مجلس الادارة على شركة الشخص الواحد.	
المطلب الثانى: مدى ملائمة انطباق قواعد محور لجان مجلس الادارة على شركة الشخص الواحد.	
المطلب الثالث: مدى ملائمة انطباق قواعد محور البيئة الرقابية على شركة الشخص الواحد.	
المبحث الثالث: مدى ملائمة انطباق قواعد الافصاح والشفافية الواردة بالدليل المصرى لحوكمة الشركات على شركة الشخص الواحد.	
المطلب الاول: المقصود بقواعد الافصاح والشفافية وشروطها في شركة الشخص الواحد.	
المطلب الثانى: ماهية المعلومات الجوهرية والافصاح المالى وغير المالى في شركة الشخص الواحد.	
المطلب الثالث: ادوات الافصاح في شركة الشخص الواحد.	